



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم اقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

اليات تسيير مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إشراف الأستاذ:

بن موسى بشير

إعداد الطلبة:

شنوف شيماء

العجمي شيماء

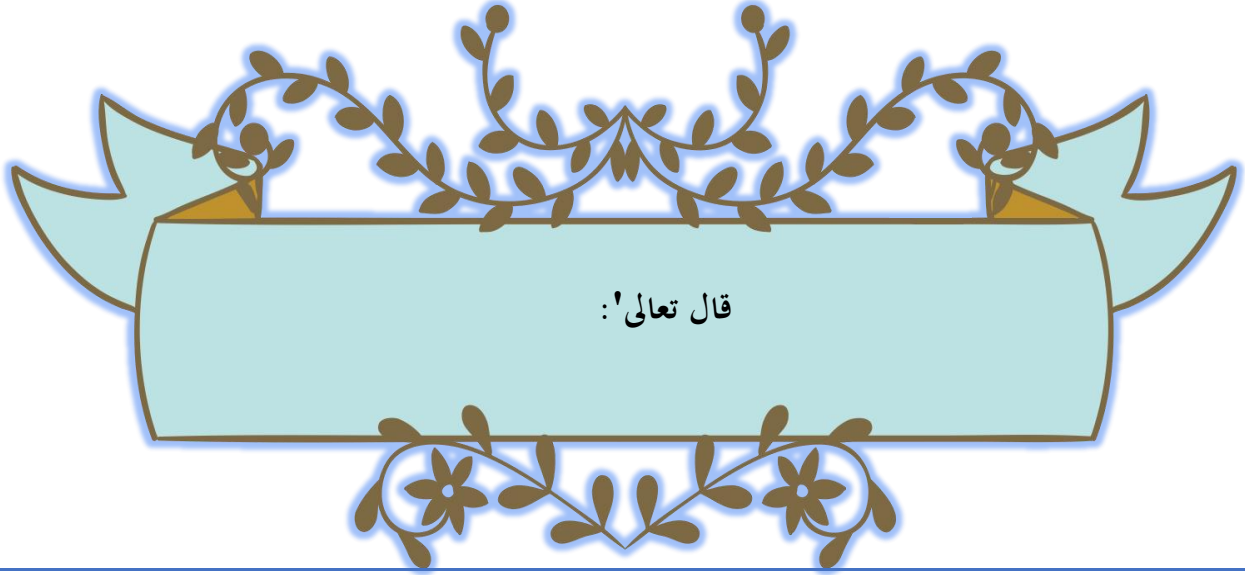
عروك فتيحة

لجنة المناقشة

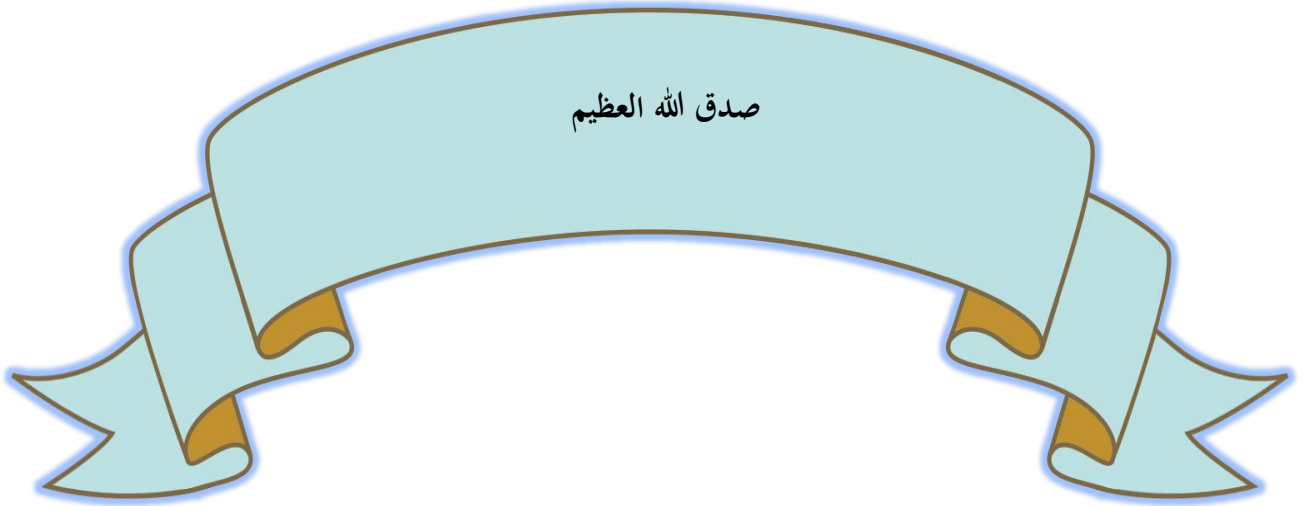
الصفة	الجامعة	الرتبة	الاسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي		أحمد نصير
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	أستاذا محاضر أ -	د. بن موسى بشير
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي		زغدي عادل

السنة الجامعية: 2024/2023





"يرفع الله الذين ءامنوا منكم والذين ءوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير" (المجادلة/11)



الشكر والعرفان

"وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين"
الله الحمد والفضل على تيسير أمرنا وهون علينا كل صعب
لإتمام هذا العمل المتواضع.
وبأسمى عبارات الاحترام والتقدير نتوجه بالشكر الجزيل
إلى كل الأساتذة الذين رافقونا طيلة هذه المدة كل باسمه.
كما نتقدم بالشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف على
كل ما قدمه لنا من مساعدة جزاه الله كل خير "بن موسى البشير".
كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا من بعيد وقريب ولو بحرف واحد
جازاكم الله عنا كل الخير.
شكرا لكل من دعا لنا سرا...، أو ساندنا بحرف...، أو شارك
معنا في هذا العمل.
"شكرا جميعا"

طلبة البحث



اهداء

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام.....
 بكل حب أهدي ثمرة نجاحي وتخرجي
 إلى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، وإلى من جعل الله
 الجنة تحت أقدامها (والديا العزيزين)
 إلى من رزقني الله بهن لأعرف من خلالهن طعم
 الحياة الجميلة، هم الذين غيرن مفاهيم الحب والصدقة.....
 (إخوتي)

إلى من ساندوني بكل حب عند ضعفي وأزاحوا عن طريقي المتاعب.
 وزرعوا الثقة والإصرار بداخلي (أهلي)
 إلى خير ما جمعتهن بهم الصدق وشاركوني في مسيرتي هذه
 وكانوا خير رفقاء لي في الشدائد إخوتي بالقلب
 (أصدقائي)

شئوف شيماء



اهداء

أهدي هذا العمل إلى

أعز ما أملك في هذا الوجود إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي
حقهما إلى والدي العزيزين، أتمنى لهما دوام العمر والصحة
(عيسى)، (دباخ فاطمة).

إلى إخوتي وأخواتي الذين كانوا سندا لي في حياتي ولم
يخلوا بشيء من أجلي.

إلى أبناء إخوتي وأخواتي وإلى كل عائلة "العجيمي"
كبيرهم وصغيرهم.

وإلى كل الصديقات وزملاء الدراسة بدون استثناء إلى كل عزيز على قلبي
وإلى أساتذتي الكرام من الابتدائية إلى الجامعة.

العجيمي شيما



اهداء

بكل فخر أهدي تخرجي....

إلى مصدر الأمان الذي أستمد منه قوتي إلى نور عيني

وحظي الجيد وفوزي وفخري....

إلى من كانت الداعم الأول لتحقيق طموحي ...

إلى من كانت ملجأ يدي اليمنى في دراستي...

إلى من أبصرت بها طريق حياتي واعتزالي بذاتي....

إلى القلب الحنون ...

إلى من كانت دعواتها تحيطني ...

_____ إليك جنتي أُمي _____

طيب الله ثراها

عروك فتحة



الملخص

الهدف من هذه الدراسة هو توضيح طرق تسيير البنوك لمخاطر القروض الممنوحة في إطار دعمها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ يشكل اهتمام البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المجالات التي تمثل مجالا هاما لرفع تنافسيتها وزيادة ربحيتها، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بدور فعال في اقتصاديات الدول بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة من خلال مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية وتوفيرها لمناصب الشغل.

ولضمان نجاح البنوك التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب توافر الإجراءات التي تجعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اهم الزبائن التي يتعامل معاها البنك.

ومن خلال هذه الدراسة نلاحظ ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR-يلعب دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية:

مخاطر القروض، البنوك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بنك الفلاحة والتنمية الريفية-BADR-

Summary:

The aim of this study is to clarify the ways banks manage the risks of loans granted within the framework of their support for small and medium enterprises, as banks' interest in small and medium enterprises is one of the areas that represents an important area for raising their competitiveness and increasing their profitability, as small and medium enterprises play an effective role in the economies of countries in general and in Algeria in particular through its contribution to achieving economic development and providing jobs.

To ensure the success of banks that finance small and medium enterprises, procedures are required that make the small and medium enterprise sector one of the most important customers that the bank deals with.

Through this study, we note that the Bank of Agriculture and Rural Development - BADR plays a major role in financing small and medium enterprises.

key words:

Loan risks, banks, small and medium enterprises, Bank of Agriculture and Rural Development - BADR

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	شكر وتقدير
II	اهداء
V	الملخص
VII	فهرس المحتويات
IX	فهرس الجداول
X	فهرس الأشكال
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة	
2	مقدمة الفصل:
3	المبحث الأول: التأصيل النظري
3	المطلب الأول: ماهية مخاطر القروض البنكية
09	المطلب الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
17	المطلب الثالث: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
25	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: دراسات سابقة حول المخاطر البنكية
27	المطلب الثاني: دراسات سابقة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
28	المطلب الثالث: دراسات سابقة حول العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
31	خلاصة الفصل:
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدراسة.	
33	تمهيد
34	المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
34	المطلب الأول: إدارة المخاطر البنكية
40	المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
51	المطلب الثالث: تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
52	المبحث الثاني: بنك الفلاحة والتنمية الريفية = BADR
52	المطلب الأول: نظرة عامة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية = DADR

55	المطلب الثاني: إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية
58	المطلب الثالث: تسيير مخاطر الائتمان ببنك الفلاحة والتنمية الريفية
62	خاتمة
65	قائمة المراجع

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول
11	جدول رقم (1.1): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
11	الجدول (1.2): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:
37	الجدول (2.1): معدل ترجيح الأخطار المحتملة
40	الجدول رقم (2.2): أهم الفروقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية.
44	الجدول رقم (2.3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2020/2021)
44	الجدول رقم (2.4): توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع لنشاط
45	الجدول رقم (2.5): توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم
48	الجدول رقم (2.6): تركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة.

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل
07	الشكل رقم (1-1): أنواع مخاطر القروض البنكية
16	الشكل رقم (1-2): أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
43	الشكل رقم (2-1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
43	الشكل رقم (2-2): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
46	الشكل رقم (2-3): الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم عام 2021
53	الشكل رقم (2-4): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

مقدمة

إن تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشجيع على إنشاءها، يعد من أهم روافد التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كل الدول بشكل عام وفي الدول النامية أو السائرة في طريق النمو بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقا أساسيا لزيادة الطاقة الإنتاجية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، لهذا يتجه الواقع الاقتصادي الذي تبنته أغلب الدول النامية و السائرة في طريق النمو للنهوض باقتصاداتها والمتمثل في الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصادية لما تتميز به من مرونة عالية في العمل والقدرة في زيادة معدلات النمو، والمساهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية والتنافسية في عالم سريع الحركة يتصف بالتجديد والتغير المستمر لأذواق المستهلكين إضافة إلى توفير مناصب العمل من مصادر متنوعة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية مرت بتحولات ومراحل حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية والمجمعات الضخمة التي ساعدت في إنشاءها وتطويرها الارتفاع في أسعار البترول آن ذاك، واستمر ذلك إلى غاية الازمة البترولية العالمية التي شهدت انخفاضا محسوسا في أسعار البترول، وبما أن الجزائر من بين الدول التي تعتمد على الإيرادات البترولية مما استدع التفكير في خطة جديدة لإنعاش الاقتصاد كبديل عن البترول، فاهتمت بالمؤسسات الصناعية الكبيرة التي كان لها أثر سلبي من سنة إلى أخرى، مما أدى إلى تقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، انطلاقا من تيقنها بأنه لا توجد وسيلة تنموية في الوقت الراهن أنجح من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا أخذنا باعتبار التجارب التي قامت بها العديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذا النوع من المؤسسات.

إلا أن هذا القطاع يعاني من عدة مشاكل أبرزها التمويل لما يحمله من صعوبات في البحث عن مصادر تمويل اللازمة خصوصا مرحلة الانطلاق، وبالتالي فمصدر عملية التمويل هي البنوك باعتبارها العجلة المحركة للاقتصاد، حيث يعتبر المقياس الأساسي لتطور النشاط الاقتصادي، نظرا لدور الفعالي الذي تلعبه في تدعيم وتشجيع القطاعات الاقتصادية المختلفة، لأن هذا الأخير يعتبر ممول لها من خلال منح القروض بأنواعها (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل).

وبالتالي فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط أساسا بعملية التمويل البنكي في حين أن عملية التمويل ينتج عنها مخاطر عديدة، ومن أجل الإلهام بهذه المخاطر قمنا بدراسة تطبيقية حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية =BADR وكالة الوادي، وإبراز دوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تسيير مخاطر القروض الممنوحة لها.

ومن هذا المنطلق نطرح إشكالية بحثنا هذا المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي آلية تسيير مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

ولإيضاح الإشكالية الرئيسية وتسهيل الإجابة عليها قسمناها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

1/ ما مدى مساهمة البنوك في تمويل هذا لنوع من المؤسسات؟

2/ ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3/ كيف يمكن للبنوك تجنب الوقوع في خطر الإقراض؟

الفرضيات:

1 _ تساهم البنوك بنسبة جد كبيرة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- لا زالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من مشكلة التمويل.

3- تقوم البنوك بوضع مجموعة من الشروط لتفادي الخطر الناجم عن عملية الإقراض.

أهداف الدراسة:

1/ التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالمخاطر البنكية.

2/ معرفة طرق تسيير ومواجهة مخاطر القروض البنكية.

3/ التعرف على أنواع القروض الممنوحة في الجزائر.

4/ التطرق إلى أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم تطورها في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تعد القروض البنكية من المواضيع التي طرحت العديد من الإشكاليات والتساؤلات في وقتنا الراهن، وذلك للمكانة التي يحتلها القطاع البنكي ودوره الهام في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا اقتصاديات الدول بصفة عامة، لذا تبحث العديد من الدول لوضع طرق أنجع لتفادي لسير الجيد للقروض من اجل تفادي المخاطر الناجمة عن هذا النوع من التمويل.

أسباب اختيار الموضوع:

1 = يمثل موضوع هذه الدراسة ضمن التخصص الذي أزال الدراسة فيه: نقدي وبنكي.

2 = الرغبة في معرفة عمل البنوك والدور الذي تلعبه في دعم هذه المؤسسات.

4 = السعي لإنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.

صعوبات الدراسة:

1/ نقص المراجع المتعلقة بمخاطر القروض (الكتب).

2/ الرفض المتكرر لمكان تربص واللجوء للعديد من الوكالات.

3/ عدم استقبال المؤسسات لإجراء التربص.

منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية البحث، ولإثبات صحة الفرضيات من عدمها، كان علينا اختيار المنهج الوصفي والتحليلي، استعمل المنهج الوصفي في التطرق لبعض المفاهيم النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة، والمنهج التحليلي استعمل في قراءة البيانات والإحصائيات والتعليق عليها.

خطة البحث وتقسيمه:

ومن أجل الإجابة عن كل تلك التساؤلات وتحقيق أهداف هذه الدراسة قسمنا بحثنا إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة

سنتناول في الفصل الأول في مبحثين:

حيث سنتناول في المبحث الأول: التأصيل النظري لدراسة من خلال تعاريف كل من مخاطر القروض البنكية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا معرفة العلاقة بين البنوك وهذا النوع من المؤسسات. وفي المبحث الثاني: سنتطرق إلى الدراسات السابقة والتي تتشابه مع موضوع دراستنا والمتعلقة بالمخاطر البنكية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التداخل بينهما.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدراسة

قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين:

حيث سنتناول في المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما المبحث الثاني: دراسة حالة القروض البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية =BADR =

الفصل الأول: الإطار النظري لدراسة

مقدمة الفصل:

نظرا للأهمية البالغة التي يكتسيها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعددت الأبحاث والدراسات حولها، فاختلقت التعاريف والتصنيفات لها من دولة الى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية ومراحل نموها والمستوى التقدم الفني بها، ومن جهة أخرى تعددت المعايير والأسس التي يمكن من خلالها تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى.

ونظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلقد حظيت باهتمام كبير من طرف البنوك لما له من دلالة خاصة، ومفتاح التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كون أن التمويل عنصر أساسي وأداة فعالة للنهوض بالاستثمار، وتوسيعه، الأمر الذي يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوسيع نشاطاتها وبالتالي تحقيق التطور والنمو الاقتصادي.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين:

المبحث الأول: التأسيس النظري.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: التأصيل النظري

تساهم القروض الممنوحة من قبل البنوك للمؤسسات الاقتصادية بشتى أنواعها ومختلف مجالاتها في دعم ونمو الاقتصاد الوطني لدولة، برغم من أن عملية الإقراض تكون مرتبطة بعدة مخاطر لذلك سنتعرض في هذا المبحث على مخاطر القروض البنكية وأنواعها وكذلك إبراز العلاقة بين هذه القروض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: ماهية مخاطر القروض البنكية

تتعرض البنوك والمؤسسات المالية التي تقوم بتقديم قروض لأخطار مستمرة مع عملائها، نتيجة لعدة أسباب منها: عدم الالتزام العميل بالاتفاق المبرم مع البنك أو عدم سداد هذا القرض في تاريخ استحقاقه لهذا سنتطرق في هذا المطلب تعريف مخاطر القروض البنكية وأنواعها وطرق الوقاية من هذي المخاطر.

الفرع الأول: تعريف مخاطر القروض البنكية.

هناك عدة تعاريف لمخاطر القروض البنكية سنذكر بعضها في هذا الفرع:

- **التعريف 1:** تعرف المخاطرة على إنها عبارة عن احتمال تعرض المؤسسة لخسائر في المدى القصير أو الطويل، سواء كان ذلك نتيجة لعوامل غير منتظرة أو كان نتيجة لأخرى منتظرة ناجمة عن سوء التقدير والتخطيط.¹
- **التعريف 2:** واحتمال عدم التزام المقترض بتسديد مبلغ القرض في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقيق خسارة نتيجة ذلك.²
- **التعريف 3:** هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤمن ولا يوجهها المدين، فتصيب مانح القرض وتستمر حتى عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه، والمتسبب هو المدين لعدم التزامه برد أصل القرض وفوائده.³
- **التعريف 4:** هي أن يتخلف العملاء عن دفع أي يعجزون عن الوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين يولد العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض للطرف الأخر.⁴

الفرع الثاني: أنواع المخاطر البنكية

هناك العديد من المخاطر القروض البنكية نذكر منها:

¹ خريوش حسني علي وآخرون، الاستثمار بين النظرية والتطبيق، ط1، عمان، 1990، ص41.

² فلاح الحسيني، إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط4، عمان2008، ص129.

³ بولقرون مباركة، مخاطر القروض البنكية وطرق معالجتها، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، ص33.

⁴ جعفري حياة، قاسم مليكة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، الجزائر، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك، ص28.

أولاً: المخاطر العامة:

أ. مخاطر أسعار الفائدة:

هو خطر تراجع إيرادات ناتجة عن تغير في أسعار الفائدة هبوطاً أو صعوداً حسب وضع كل مصرف على حدة نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه¹.

تتكون مخاطر سعر الفائدة من مخاطر فرعية منها:

◀ مخاطر إعادة تمويل:

هي مخاطر توجهها المؤسسات المالية إذا تعددت تكاليف إعادة التمويل معدل الفائدة الذي يدفعه لإعارة تمويل التزاماته.

◀ مخاطر إعادة الاستثمار: .

هي مخاطر التي توجهها البنوك إذا انخفض معدل إعادة الاستثمار الأموال عن تكاليف التمويل، ويكون البنك عرضت لهذا النوع من المخاطر إذا كان العمر الاسمي لالتزاماته أكبر العمر الاسمي لأصوله.

◀ مخاطر القيمة السوقية:

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات التي تحدث في القيمة السوقية لأصول و التزامات بسبب تغيرات معدل الفائدة ، حيث إن القيمة السوقية لأي أصل ما هي إلا القيمة الحالية لتدفقات النقدية المتوقع الحصول عليها من الأصل ، فارتفاع معدل الفائدة يترتب عليه ارتفاع معدل الخصم و بتالي انخفاض القيمة السوقية لهذا الأصل ، وعلى العكس من ذلك فإذا انخفض معدل الفائدة أدى إلى ذلك ارتفاع القيمة السوقية للأصل ، وعلى هذا الأساس أصبحت مخاطر أسعار الفائدة موضوع يشغل بالمصرفين مما أدى بالجنة بازل المصرفية بوضع خطوط ودلالة لتقليل من هذه المخاطر.

¹قاسمي اسيا، تحليل ضمانات في تقييم جدوى وتقديم القروض في البنك، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة تبسة، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، فرع مالية، ص29.

ب- خطر سعر الصرف:

هذا الخطر ناجم عن الخسارة التي يمكن إن تحدث خلال التغيرات المختلفة لسعر الصرف للعملات مثل العملة الأجنبية المرجعة للبنك لذا يجب التمييز بين:¹

◀ الوضعية الكلية للسعر:

ويعبر عنها بالفرق بين الحقوق بالعملات الأجنبية والديون وهو ما يسمى بالرصيد الصافي.

◀ وضعية سعر الصرف:

وهي تحديد الديون والحقوق بالعملات الأجنبية، فعندما تكون الحقوق بالعملات الأجنبية من الديون بنفس تلك العملة، في هذه الحالة يكون البنك في وضعية قصيرة تؤدي إلى:

- وضعية سيئة إذا ارتفع سعر الصرف العملة.
- وضعية حسنة إذا انخفض سعر صرف العملة.

ج. المخاطر السياسية وقانونية:

بعد متابعة الجوانب السياسية والقانونية من الأمور ذات أهمية التي تتطلب من المسؤولين بالاقتراض متابعتها وان عدم التقليد والالتزام بها يشكل خطر حقيقيا على صناعة خدماتها المصرفية ومن المخاطر السياسية يتعلق بقدرة الدولة على الالتزام بتعهداتها وإلقاء بديونها وكذلك يتعلق بكيفية الإشراف على المؤسسات المالية واللوائح والقوانين المنظمة لذلك ضمن النظام الدولة.²

ثانيا: مخاطر خاصة.

أ- مخاطر عدم السداد:

هو خطر ناتج عن التزام البنك بتمويل زبون بعد ذلك يصبح غير قادر على التسديد إذا يعتبر من أسوء صور المخاطر التي يتعرض لها البنك لأنها الأكثر ضررا يواجه البنك هذه المخاطر عندما يتأكد من عدم استرجاع تمويلات أخرى، لإعادة التوازن في الخزينة لتغطية طلبات العملاء الذين يردون أموالهم عند الحاجة إليها.³

ب - مخاطر الصناعة التي يزاوها المقترض:

¹ طلاب مسعودة وآخرون، تأمين القروض كآلية للحد من المخاطر البنكية، مذكرة ماستر، تخصص بنوك، 2016/2017، ص21.
² بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك تجارية، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، الجزائر، تخصص نقدي بنكي، 2014/2015، ص38.
³ عامر فتيحة، غيثاوي أسماء، إدارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم التسديد، مذكرة ماستر، جامعة تيارت، الجزائر، اقتصاد نقدي بنكي، ص 13.

ويقصد بها الهزات الصناعية التي يوجهها المقترض، فمثلا في الصناعة الكمبيوتر فأن المشكل الأكبر يتمثل في عملية التقادم وظهور أجيال جديدة، أيضا ظهور سلع بديلة، كذلك الدورات التجارية التي تتعرض لها المنتجات، زياد على ذلك في المجال الزراعي نجد المناخية القاسية مثل: الجفاف، ونقص الآلات المتطورة في الدول النامية، أما الإنتاج الصناعي فهناك عدة مشاكل أو إخطار تتعلق بعدم توفير المواد الخام للإنتاج، أو تغير أذواق المستهلكين.¹

ج- مخاطر متعلقة بالشخصية المقترض:²

- مدى أهلية أو صلاحية المقترض للحصول على القرض.
- السمعة الائتمانية للمقترض ومدى احترام تعهداته ووفائه بالتزامات.
- المركز المالي والقدرة الائتمانية للعميل من حيث التسديد ومصادر التسديد.
- السلوك الاجتماعي للمقترض وعلاقته بالغير أسلوبه في الإنفاق فقد يؤثر هذا على سلوكيات على نشاط المقترض وتسبب له صعوبات مالية.
- القدرة الإنتاجية للمقترض وهي مدى كفاءة المقترض في استخدام عناصر الإنتاج المختلفة، وأسلوب متبع وتنظيم الداخلي للمنشئة ومدى تقبل السوق له.

د. مخاطر متعلقة بالبنك نفسه:

◀ مخاطر السيولة:

هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبات التي تواجه البنك في الحصول على النقود بتكلفة معقولة، ويتعاطم خطر السيولة عندما لا يستطيع البنك توقع الطلب من جديد على القروض أو السحوبات، الودائع فلا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقود.³

¹ لوراتي إبراهيم، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 31(2)، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص206.

² قبشي نصيرة، مخاطر القروض البنكية، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، ميدان علوم القانونية والإدارية، 2014/2013، ص24.

³ خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى 2019، ص42.

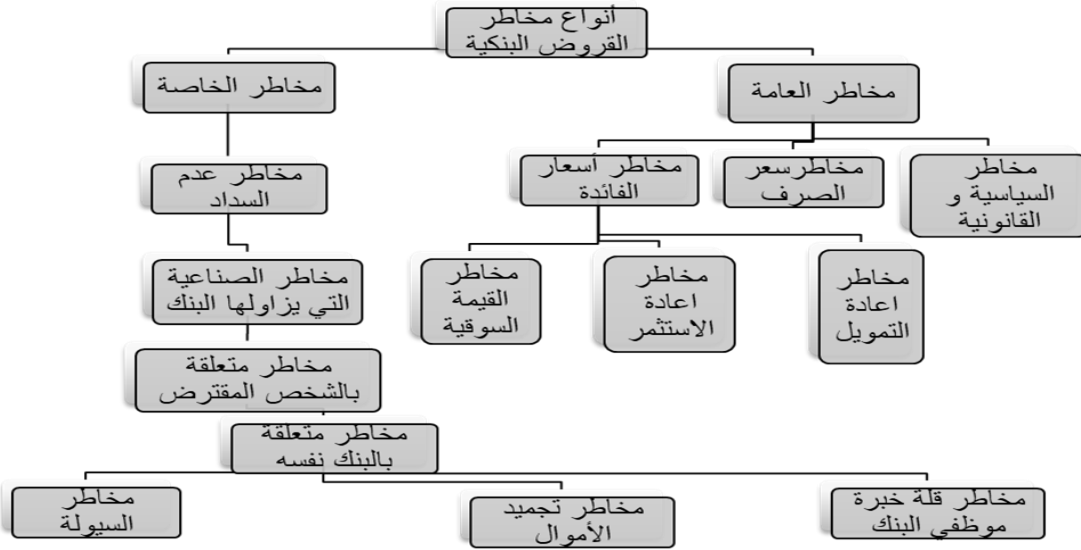
◀ مخاطر تجميد الأموال:

وهو الخطر بمقتضاه يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير لتواريخ استحقاقها ووضعيتها المختلفة، فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد متعامله والذي يمكن أن يستغل بالكامل، وبما أن هذا النوع من الائتمان يعتبر استخداما لأحد موارد البنك والتي تكلفه فوائد لأصحابها فانه في كل هذه الحالة يعني وضعية تجميد لأمواله.¹

◀ مخاطر قلة خبرة موظفي البنك:

إن قلة خبرة موظفي البنك المقرض قد تلحق أضرارا جسيمة بالبنك، فقلة الخبرة للموظفين في الاستفسار عن العميل وسمعته الأدبية والمالية، وقلة خبرتهم في إجراء التحاليل اللازمة للقوائم المالية للعميل (المقترض) قد تؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة القروض الهالكة وحتى المتعثرة حتى لو اخذ لبنك الضمانات اللازمة، وبالتالي ينبغي على إدارة البنك توجيه هؤلاء الموظفين وتنمية مهارتهم من خلال عقد دورات التدريبية المتعلقة بزيادة مهاراتهم وتحسين أدائهم.²

الشكل رقم (1=1): أنواع مخاطر القروض البنكية



الشكل رقم (1-1): من إعداد طلبة البحث بناء على بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، تخصص نقدي بنكي، 2014/2015، ص38. /عمر فتحة، غيثاوي أسماء، إدارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم التسديد، مذكرة ماستر، اقتصاد نقدي بنكي، ص13. /لوراني إبراهيم، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، 31(2)، جامعة زيان عاشور، الحلقة، ص206. /قبشي نصيرة، مخاطر القروض

¹ عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعية متنوعة، قسنطينة 2000، ص 48، 49.

² من اعداد طلبة البحث بناء على: قاسمي آسيا، تحليل ضمانات في تقييم جدوى وتقييم القروض في البنك، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، فرع مالية، ص29.

البنكية، مذكرة ماجستير، ميدان علوم القانونية والإدارية، 2014/2013، ص 24. /خالد أحمد علي محمود، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، الطبعة الأولى 2019، ص 42.

الفرع الثالث: معايير منح القروض.

يقوم البنك بمنح القروض اعتمادا على معايير الاقتصادية التي هي الأساس لمنح القروض حيث نجد أن هذه المعايير تتمثل فيما يلي:¹

أ. **الشخصية:** ويقصد بها كل ما يتعلق بشخص المدين، أي الطرف الذي يقع عليه الالتزام، وشخصية المدين هي الأكثر أهمية وأكثر الأشياء وضوحا فيجب على البنك أن يتحقق من التاريخ المدين فيما يتعلق بموقفه اتجاه التزاماته.

ب. **رأس المال:** ويقصد به المركز المالي للمقترض، وتظهر أهميته بالنسبة للقروض طويلة الأجل أو متوسطة الأجل، أي قروض الاستثمار لأن هذه الأخيرة تتطلب رؤوس أموال كبيرة وفي سبيل ذلك يطلب البنك بعض الأحيان قوائم مالية توضح ما لهذا الشخص وما عليه.

ج. **القدرة:** لا بد أن تكون للمقترض القدرة على السداد القرض، وعلى البنك أن يتحقق من دخل المقترض وما لديه من حقوق لدى الغير من حيث قيمتها ومواعيد استحقاقها لمعرفة القدرة الحقيقية للمقترض على تسديد الدين

د. **الضمانات:** وهو ما يطلبه المقرض والبنك من المقترض لتعزيز ثقته ولضمان تشجيع منح القروض وكلما كان الضمان كافي كان باستطاعة المقترض أي العميل الحصول على قروض كبيرة يطلب البنك هذه الضمانات لكي يضمن حقه في استرجاع قيمة القرض، ويكون في حماية أكثر، وتنقسم الضمانات إلى نوعين:

✓ ضمانات شخصية.

✓ ضمانات حقيقة (عينية).

الفرع الرابع: الأساليب الوقائية من مخاطر القروض ومواجهتها.²

- تقديم ضمانات عينية.

- تقديم كفيل ملئ ماليا ذو سمعة جيدة.

¹ خالد أحمد علي محمود، مرجع سبق ذكره، ص 28/29.

² بوزيان الكاملة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

- وضع شروط على القدرة المقترضة في اتخاذ بعض القرارات التي يرى البنك أنها قد تؤثر على قدرة العميل على رد القرض الذي تم منحه
- شرط السداد المعجل للتسهيلات في ارتباك أداء المقترض مستقبلا.
- اشتراط السداد الجزئي (شهريا، ربع أو نصف سنوي) لتخفيف مخاطر عدم السداد.
- طلب مشاركة بنوك أخرى في تقديم القروض المطلوب.

المطلب الثاني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول المتقدمة والنامية، وهذا راجع لانتشارها في مختلف القطاعات الاقتصادية، سنحاول في هذا المطلب عرض المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإبراز أهميتها وأهم الخصائص المميز لها، وبعض المشاكل التي تتعرض لها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

سنحاول عرض بعض التعاريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمختلف الدول حول العالم سواء دولة متقدمة أو نامية، وكذلك أهميتها في التنمية الاقتصادية.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يوجد عدم معايير محددة لتعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا سنحاول عرض تجارب بعض الدول لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أ. التعريف الوصفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: اتفق معظم الباحثين في هذا المجال على أن المشروع الصغير والمتوسط يجب يستوفي الشروط النوعية الآتية:¹

- محدودية الحصة التسويقية.
- استقلالية المشروع.
- فردية وشمولية الإدارة.

ب. تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية: عرفت المؤسسة الصغيرة المؤسسة التي

تشغل ما بين 20 و 99 عاملا، في حين أن المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عاملا.²

¹ جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة، جامعة بيروت، طبعة الأولى 2007، ص 28.

² طالب سومية شاهيناز، وآخرون، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المجلد 06/العدد 02 (2021) ص 202.2017.

ج. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان لسنة 1963: باعتبار اليابان لها كثافة سكانية كبيرة فقد ميز القانون الياباني المتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المؤسسات على أساس طبيعة النشاط وذلك كما هو مبين في الجدول التالي:¹

¹ عبد اللاوي مُجّد إبراهيم، مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الإطار النظري وتطبيقي، دار حامد عمان، طبعة الأولى، 2017، ص44.

جدول رقم (1.1): تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عدد العمال	رأس مال المستثمر	القطاعات
300 عامل أو أقل	أقل من 100 مليون ين	المؤسسات المنجمة والتحويلية والنقل وباقي فروع النشاط الصناعي
100 عامل أو أقل	أقل من 30 مليون ين	مؤسسات التجارة بالجملة
50 عامل أو أقل	أقل من 10 مليون ين	المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة

الجدول من اعداد طلبة البحث بناءا على: عبد اللاوي محمد إبراهيم عبد، مؤسسات الصغيرة ومتوسطة في الإطار النظري والتطبيقي دار حامد، عمان، طبعة الأولى، 2017، ص44.

د. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1953: كون أنها أول من تبنت هذا النوع من المؤسسات بعد الإصدار قانون الأعمال الصغيرة لعام 1953، سمح لها بتأسيس أكثر من 23 مليون مؤسسة صغيرة و متوسطة ساهمة في توظيف 85% من القوى العاملة ، كما عرف هذا القانون المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أنها تمثل المؤسسة التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه ، و قد تم تحديد مفهوم المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بطريقة أكثر تفصيلا بالاعتماد على معيار حجم المبيعات و عدد العاملين ، كما هم مبين في الجدول التالي :¹

الجدول (1.2): التعريف الأمريكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

المعيار المعتمد	أنواع المؤسسات
من 1 إلى 5 مليون د أمريكي كمبيعات سنوية	المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة
من 5 الى 15 مليون د أمريكي كمبيعات سنوية	مؤسسات تجارة بالجملة
عدد العمال 250 عامل أو أقل	المؤسسات الصناعية

الجدول من اعداد طلبة البحث بناءا على: عبد اللاوي محمد إبراهيم، مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الإطار النظري والتطبيقي، دار حامد عمان، طبعة الأولى، 2017، ص43/42.

إضافة إلى ذلك فإن القانون الأمريكي يعتبر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة إذا كان:

¹ عبد اللاوي محمد إبراهيم، مرجع سابق، ص 43/42.

- عدد عمالها أقل من 300 عاملاً.

- رأس مالها ما بين 200 . 500 مليون دولار.

هـ. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر لسنة 2004: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر تعريف عدة يعتمد بعضها على عنصر رأس المال والبعض الآخر يضيف له العمالة ونأخذ مثلاً تعريف بنك التنمية الصناعية حيث يعتمد التعريف على معيار رأس المال المستثمر في الأصول الثابتة دون الأرض والمباني كما يلي:

- المؤسسات الصغيرة جداً: هي مؤسسات التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة عن 0,7 ألف جنيه.

- المؤسسات الصغيرة: هي المؤسسات التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة عن 1,4 مليون جنيه.

- المؤسسات المتوسطة: هي المؤسسات التي لا يزيد حجم أصولها الثابتة عن 1,4 مليون جنيه ولا يتجاوز 3 مليون جنيه.

و. التعريف الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة : تم تحديد هذا التعريف بتاريخ 1 كانون الثاني 2005 (يناير) لجميع أنواع الأعمال و برامج التمويل ، كذلك في مجال المساعدات الخارجية حيث يمكن منح الشركات الصغيرة و المتوسطة أعلى كثافة على مستوى الوطني و الإقليمي أكثر مما هو ممنوح للشركات الكبرى ، و يحتوي التعريف على الأبعاد المالية : حركة المبيعات للمؤسسات متوسطة الحجم (50 . 249) لا يجب أن تتجاوز 50 مليون أورو ، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة (10 . 49) لا يجب أن تتجاوز 10 مليون أورو ، بينما الشركات متناهية الصغر (أقل من 10 موظفين) لا يجب أن تتجاوز 2 مليون أورو ، بالمقابل الميزانيات العمومية للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة و المؤسسات متناهية الصغر يجب أن لا تتجاوز 43 مليون أورو ، و 10 ملايين أورو ، و 2 مليون أورو على التوالي.¹

ثانياً: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة²

- استيعاب القدرة الكامنة لأفراد خاصة ذوي الكفاءات والمهارات.
- إحداث توازن الجهوي ذلك أن هذا النوع من المؤسسات سهل الإنشاء في المناطق المنعزلة والنائية.
- تدعيم النسيج الاقتصادي وخلق بعض التكامل لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنشط في مجالات مختلفة، فلاحية وخدماتية ما يجعل الاقتصاد الوطني يتسم ببعض التوازن.

¹ <http://www.unescwa.org> 2024/02/27 ; 11:50

² خبابة عبد الله، مؤسسات صغيرة ومتوسطة الية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص35.

- تساعد على الاستقرار الاجتماعي لكثير من الأفراد عن طريق خلق مناصب عمل ، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نصف اليد العاملة توظفها هذي المؤسسات .
- تدعيم المؤسسات الكبرى في نشاطها عن طريق ما يعرف بالمناوبة
- الإبداع والابتكار
- مساهمة هذه المؤسسات في حماية البيئة لأن العديد منها يعتمد على مخرجات ونفايات المؤسسات الصناعية الكبرى.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لها.

سنطرق في هذا الفرع إلى أهم الخصائص المميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعناصر المكونة لهذا النوع من المؤسسات:

أولاً: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:¹

يوجد العديد من الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى منها:

- أ. **صغير الحجم:** مما يساعد على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، والوطنية والدولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.
- ب. **سهولة الإنشاء والتنفيذ:** هذا النوع من المؤسسات يفسح المجال أمام تحقيق التشغيل الذاتي، مما يجعل هذه المؤسسات تفرض نفسها عددياً في أنحاء متعددة من العالم.
- ج. **سرعة الاستجابة لحاجيات السوق:** ذلك أن صغر الحجم وقلة التخصص وضالة رأس المال كلها تسمح بتغيير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار انه سيكون أقل كلفة بكثير مما لو تعلق الأمر بالمؤسسة كبرى.
- د. **دقة الإنتاج والتخصص:** مما يساعد على اكتساب الخبرة والاستفادة من نتائج البحث العلمي وتحسيد كل المبادرات الرامية إلى الاستفادة من التطور التكنولوجي من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع مستوى مهارات العمال، مما يساعد على رفع مستوى الإنتاجية ومن خلالها تخفيض مستوى الكلفة.
- هـ. **سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة:** هذا النوع من المؤسسات يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلّة التعقيد وهو ما يسمح

¹ يوب أمال، إدارة واقتصاد المؤسسات، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى 2019، ص64،65،66.

بالانتشار السريع تصاعديا أو تنازليا بين إدارة المؤسسة وعماها. أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق الجغرافي.

و. **سهولة التكيف مع المحيط الخارجي:** حيث يمتد نشاطها إلى المناطق النائية، بحيث ينظر إليها كوسيلة لنهوض بهذه المناطق خاصة وأن المشاريع التي تعتمد عليها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات، بالإضافة إلى قدرة هذه المؤسسات على الاستجابة للخصوصيات المحلية والجهوية تبعا لدرجة وفرة عناصر الإنتاج ومستوى القاعدة الهيكلية. وعليه فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا في دعم المؤسسات الكبيرة من خلال توزيع منتجاتها وإمدادها بمستلزمات الإنتاج، وبذلك تساهم في تدعيم العلاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني.

ز. **حرية اختيار النشاط:** لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حرية اختيار النشاط الذي يردون ممارسته، مما يسمح بالكشف عن القدرات الذاتية للأفراد وتنمية روح المبادرة والابتكار وإدماج كل إرادة في الإبداع والاختراع، حجبتها القدرات المالية عن الاندماج في النشاط الاقتصادي.

ح. **وسيلة خلق العمالة:** لتمييزها باستخدام تقنية إنتاج أقل تعقيدا وأقل كثافة رأسمالية، لهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لثمين هذا الأخيرة، وهي بذلك فرصة لدول النامية التي تشكو في الأغلب من ارتفاع معدلات البطالة بما مع ما ينجر عن ذلك من ضعف وتراجع في الطلب.

ط. **القدرة على الاندماج في النسيج الوطني:** من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة، ومن خلال ذلك إمكانية استحداث مناطق صناعية وحرفية متكاملة

ثانيا: العناصر المكونة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹

إن العناصر المكونة لهذه المؤسسات تتمثل في الموارد المادية والموارد غير مادية، والموارد البشرية

أ. **الموارد المادية:** ونصنفها إلى خانتين:

• **مجموعة العناصر الثابتة:** والتي يجب على المؤسسة امتلاكها كالأرض والمعمل والمحل المكاتب valeurs immobilisé.

• **مجموعة العناصر المتحركة:** éléments fongibles والتي تتحول الواحدة بالأخرى وذلك خلال الدائرة الاستثمارية مثلا: المواد الأولية، رأس المال ...

¹ جواد نبيل، مرجع سبق ذكره، ص 40، 41، 42، 43، 44.

ب. الموارد غير مادية: من العناصر المكونة للشركة في العالم الحديث هي العناصر غير مادية، أذان العمليات التجارية الرئيسية تتعلق بهذه العناصر من هذه الموارد نورد على سبيل المثال (الملكية، الفردية، الشعار (...)

ج. الموارد البشرية: ومن الناحية القانونية تشمل الموارد البشرية، المدير والعمال.

- المدير: هو المسؤول عن أداء مجموعة من المرؤوسين بغرض تحقيق أهداف المنظمة وعليه ثلاثة مهام رئيسية وهي: العمل مع الآخرين، القيام بالوظائف الإدارية، الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وذلك لإنجاز أهداف المنظمة بكفاءة عالية.
- العمال: يقومون بتنفيذ الأوامر في المؤسسة وذلك بغية الوصول إلى أهداف الشركة.

ثالثا: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة أشكال لهذه المؤسسات نتيجة لاختلاف المعايير المعتمدة:¹

أ. حسب توجهها: هناك عدة أشكال حسب هذا التصنيف:

- المؤسسات العائلية: تنشأ بمساهمة أفراد العائلة ومكان تواجدها هو المنزل وعمالها هم أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية وبكمية محدودة.
- المؤسسات تقليدية: تتميز بكونها تلجأ إلى الاستعانة بالعامل الأجير واعتمادها على اليد العاملة البسيطة، وتتميز أيضا باستقلال مكان العمل عن المنزل.
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه متطورة: نلمح فيه اختلافا عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأخرى وذلك من ناحية التنظيم العملي واستخدام رأسمال ثابت، ومن ناحية المنتجات التي يتم صنعها وبطريقة منتظمة.

ب. على أساس تنظيم العمل: يمكن التمييز بين نوعين:

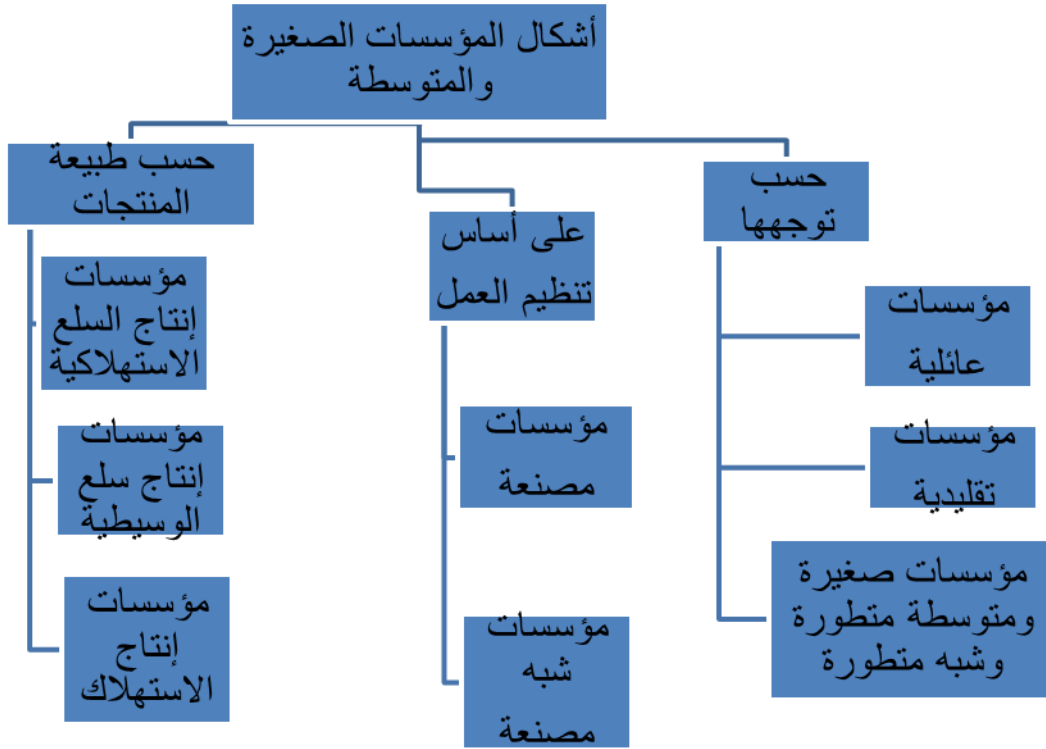
- المؤسسات المصنعة: تشمل كل المصانع الصغيرة والمتوسطة، تتميز بتقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير واتساع أسواقها وطبيعة السلع المنتجة.

¹ بلونيس مَجْد، هادف مَجْد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في محاربة البطالة، مذكرة ماستر، جامعة تيارت، الجزائر، تخصص اقتصاديات العمل، 2018/2019، ص 8، 9.

- المؤسسات غير مصنعة: هي مزيج بين النظام الحرفي حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم من شكل في تنظيم العمل، أما الإنتاج الحرفي فيصنع بموجبه سلع أو منتجات حسب احتياجات الزبائن.

ج. حسب طبيعة المنتجات: تصنف إلى:

- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:
يتمثل نشاطها في تصنيع المنتجات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية ومنتجات الجلود للأحذية والنسيج والورق ومنتجات الخشب ومشتقاته
- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: يشما المؤسسات المتخصصة في التمويل العادي للصناعات الميكانيكية والكهربائية، الصناعات الكيماوية والبلاستيكية.
- مؤسسات إنتاج الاستهلاك: تعتمد بصفة عامة على تكنولوجيات معقدة وكثافة رأسمال



الشكل رقم (1-2): أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من إعداد طلبة البحث بناء على: بلونيس مَجْد، هادف مَجْد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في محاربة البطالة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات العمل، الجزائر، 2019/2018، ص 8=9.

رابعاً: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹

- صعوبة الحصول على تراخيص لتشغيل المؤسسة الصغيرة لاشتراطات صحية وأمنية معينة.
- الافتقاد إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم، أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم.
- العقبات البشرية وتمثل في اليد العاملة المدربة.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مسايرة التغيرات في اتجاهات السوق.
- صعوبة تقسيم الأعمال على أساس التخصص التنظيمي بسبب ضيق نطاق العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن الحصول على قروض تمويلية اللازمة بسبب عدم ملائمة شروط الإقراض الحالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: النماذج الأساسية لعلاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن أن نميز بين نموذجين أساسيين يمكن أن يتحدد من خلال طبيعة العلاقة التي تربطها البنوك التجارية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما كالتالي:²

أ = النموذج الأمريكي:

- من خصائص هذا النموذج ما يلي:
- كل عملية قرض تشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك والمؤسسة.
- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موعدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة الطالبة لتمويل مع المؤسسات النموذجية.
- يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.
- يتم التقليل من اثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة فروض البنك.

¹ بلونيس مُجّد، هادف مُجّد، مرجع سبق ذكره، ص 14، 15.

² خداوي رانيا، داهنين دليلة، أثر البنوك التجارية في تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة بنكية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة دكتور مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2021/2022، ص 29.

- نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض، وكذلك لحجم وتنوع محفظة القروض، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.
- ومن أكثر الدول استعمالاً لهذا النموذج هي الولايات المتحدة الأمريكية، أين نجد أن البنوك هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدة مع المؤسسات، وهو ما يعطي فكرة واضحة حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي.

ب - النموذج الألماني:

تتميز العلاقة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

- تحدد العلاقة بين المؤسسة والبنك على أساس الشراكة المالية.
- تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.
- يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك الايجابي في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.
- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر الفروض على مستوى المودعين عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة.

وتعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقاً لهذا النموذج، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات، حيث تشير الإحصائيات خلال السنوات 1991-1994 أن نسبة 83% من التمويل الخارجي للمؤسسات الألمانية كان مصدره القروض المصرفية. = أما بالنسبة للدول العربية ونفطية فهي تتميز بنماذج أخرى تختلف وتتنوع على الدول ونماذج السابقة الذكر وهيا كالاتي:

أ/ النموذج في الدول العربية:

تتميز العلاقة ضمن هذا النموذج بما يلي:¹

- تقديم التمويل بتكلفة منخفضة نسبياً عن المعدلات السوقية للإقراض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع برامج تمويل موجهة بسعر فائدة منخفض لتشجيع الإنتاج في قطاعات معينة.

¹ طارق إسماعيل، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، العدد 38، صندوق النقد الدولي، 2017.

- تهمّ المصارف المركزية في الدول العربية بتعزيز القدرات الداخلية الفنية والإدارية للمصارف وتطوير قدراتها الداخلية بما يمكنها من التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأسيس صناديق ووكالات ضمان القروض وإصدار القوانين اللازمة لحماية حقوق المتعاملين في سوق الإقراض.
- تقديم الدول العربية لكفالات مالية لضمان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- وتعتبر كل من المغرب، تونس، لبنان، المملكة العربية السعودية، مصر، هيا من أكثر الدول استخداماً لهذا النموذج، ثم أتت كل من موريتانيا والكويت في مراتب الأخيرة في استخدام هذا النموذج والتي لازالت تعاني الى يومنا هذا من مشكلة التمويل وكيفية ضمان وحماية القروض.

ب/ النموذج في الدول النفطية:

يعتبر تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية يعتمد عليها لزيادة مستويات التنوع الاقتصادي، وتعد البلدان النفطية الأكثر حاجة لمساهمة هذا القطاع.
لعل أهمها:¹

- تهدف الإمارات العربية المتحدة من خلال رؤية الإمارات 2021 إلى تنويع الاقتصاد الوطني عبر رفع ناتج القطاع غير النفطي وذلك بدعم المؤسسات الصغر والصغيرة والمتوسطة وتسهيل نفاذها الى التمويل.
- ومن ناحية أخرى تهدف المملكة العربية السعودية إلى تسيير النفاذ إلى التمويل أحد الأهداف الأساسية للرؤية التي تستهدف زيادة الائتمان المصرفي الموجه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى 30% من مجمل الائتمان المصرفي في عام 2030.
- تبنت دولة الكويت استراتيجية طويلة المدى تتمثل في رؤية كويت جديدة 2035 وذلك من خلال وضع خطط وبرامج لتحفيز القطاع عبر تخصيص 2مليار دينار كويتي لصندوق القومي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يهدف إلى تطوير وتعزيز النمو المستدام في القطاع.
- كذلك تتضمن رؤية البحرين الاقتصادية 2030، استراتيجيات ترمي الى تحسين نفاذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل.

¹ هبة عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2019، ص28، ص29.

- كما تستهدف استراتيجية تنمية القطاع الخاص في العراق (2030/2014) دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإحدى الآليات التي تهدف إلى تنشيط دور القطاع، فيما تضمنت الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي (2020/2016) ضخ ما يقارب 5 تريليونات من الدينار العراقي في البنوك التجارية وذلك لتعزيز إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات ذات الأولوية.
- إضافة إلى تلك النماذج تسعى الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو الى تعزيز علاقة بنوكها التجارية بمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة في إطار تمويلها المصرفي.

نذكر أبرزها:

أ/ نموذج العلاقة في الدول المتقدمة:

قامت الدول المتقدمة في إطار دعم بنوكها التجارية لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة من تمويل و ضمان القروض بما يلي:¹

- قامت البنوك بتصنيف القوائم المالية للمؤسسة كأهم أساس للقرار المتعلق بضمان.
- وجوب إعداد نماذج الدرجات التقييمية من البيانات التاريخية _ سواء نوع البيانات الخارجية المستخدمة في النماذج العامة أو البيانات الخاصة بالبنوك _ ذات السجل تاريخي أقصر أمدا في الأسواق الصاعدة.
- يمكن أن تعالج البنوك مسألة عدم التباين في المعلومات عن طريق الاعتماد على بيانات خارجية شفافة.
- تقوم البنوك بالمشاركة في استثمارات أسهم رأس المال وأشباه أسهم رأس المال من أجل التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تعالج البنوك المخاطر الناجمة عن منح القروض (تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)، من خلال العمل في شركات تستفيد من القوى التكاملية بين البنك وشركائه.

ب/ نموذج العلاقة في الدول النامية والسائرة في طريق النمو:

يتزامن اهتمام الدول النامية أو الدول السائرة في طريق النمو بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحصول عدد كبير من الدول المستعمرة على الاستقلال السياسي بعد فترة طويلة أو قصيرة من الاستعمار، فخرجت هذه الدول باقتصاد مختلف وهش البنية، فاتحة بذلك مجالاً للنقاش الواسع حول مسألة التنمية و التطور الاقتصادي، فاختلقت الاجتهادات النظرية والعلمية للاقتصاديين بتقديم نماذج للتنمية و اختلفت فيما بينها في الاختيار بين

¹ بير ستاين، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولي، 2009، ص37، ص43.

الصناعات الثقيلة التي تمثل الصناعات الكبيرة والصناعات الصغيرة في تحديد سياسة التصنيع الملائمة للدول النامية ونمط الأولويات المرتبطة بهذه السياسة.¹

وستتطرق في هذا النموذج الى ثلاث تجارب لكل من الهند، تونس، المغرب وهي كآلاتي:

- سعت الحكومة الهندية لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشمل أربع قنوات رئيسية تتمثل في:²(الحمايةية / التمويل / توفير البيئة الأساسية / السماح للمؤسسات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة). كما تتميز الحكومة الهندية بوجود جهاز مركزي هو المنظمة المركزية للمؤسسات الصغيرة.

- كما أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يأخذ الأولوية القصوى في خطط التنمية في تونس، وذلك عن طريق اتخاذ بعض الخطوات أبرزها:³

- إحداث صندوق النهوض بالصادرات.
- تقديم إعانة فنية للمؤسسات لإعداد مخططاتها التسويقية.
- ترسيخ الطابع الشمولي.
- تطوير آليات تدخل البنوك، بما يقلص آجال دراسة الملفات وأخذ القرارات لتمويل العمليات التصديرية.

¹ رفاق عبد القادر، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة وهران، الجزائر، تخصص اقتصاد دولي، 2010/2009، ص 67.

² نفس المرجع السابق، ص 70، ص 74.

³ رفاق عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 79.

كما سعت المملكة المغربية لتمويل وتطوير مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة باتخاذ مجموعة من وسائل الدعم تتمثل في:¹

- شركات لاستثمار في رأسمال.
- شركات التمويل الجهوية والتي تمنح قروضا لتمويل حاجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- صندوق ضمان القروض الممنوحة عند إنشاء المؤسسات.

ثانيا: طبيعة علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مراحل نموها:

تنشأ علاقة عكسية بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنك و تتمثل في التمويل إذ يعد أهم شروط نشاطها و الحفاظ عليها و نموها و استمرارها، أما البنك يعد التمويل بسبب إنشائه و مخاطرته يؤثر البنك لاسيما بأساليبه التمويلية المختلفة على المؤسسة من أجل زيادة كفاءتها الإنتاجية و دفع قدراتها التنافسية لمواجهة تحديات المناخ الاقتصادي الجديد و يتجلى هذا الاهتمام من خلال المرافقة المالية الدائمة المتمثلة في مختلف التمويلات حسب احتياجاتها تبعا لمراحل التي تمر بها المؤسسة بدءا بإنشائها وتثبيتها على أرض الواقع و نموها و تطورها و تتباين درجة التمويل بتباين العلاقة التي تجمع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة من جهة و البنوك من جهة أخرى حسب المراحل التالية:²

أ. علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة:

تكمن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والبنوك التجارية فيما يلي:

تتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة نحو البنوك من أجل الحصول على القروض، إلا أن البنك في تعامله مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء يكون كثير الحذر نتيجة أن خطر تقديم قروض لهذه المؤسسات هو مرتفع جدا للأسباب التالية:

- المؤسسة الجديدة معرضة للعديد من الأخطار ذلك من آثار سلبية على مردودية المؤسسة.
- الدراسة المعمقة التي يقوم بها البنك تكون عادة على أساس التقديرات فقط
- عدم قدرة أصحاب هذه المؤسسات على إثبات قدراتهم وعدم تقديم ضمانات كافية للحصول على القروض البنكية.
- وجود مؤسسات حكومية في دعم هذه المؤسسات خلال مرحلة الإنشاء.

¹ نفس المرجع السابق، ص 85.

² خدوي رانيا، داهنين دليلة، مرجع سبق ذكره، ص 30

علاقة البنك بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مرحلة النمو والتوسع:

إذا تجاوزت المؤسسة الصغيرة و المتوسطة المرحلة الأولى و استطاعت أن تتغلب على المصاعب الأولى من حياتها سواء المالية أو غيرها و إثبات جديتها ، و تمت إدارتها بشكل جيد ، فإنها تصل إلى هذه المرحلة التي تتسم بنمو سريع المستوى للإنتاج و المبيعات بسبب إقبال المستهلكين على منتجاتها أو اكتسابها سمعة حسن خدماتها ، و جودتها في التعامل معهم حيث تبدأ النفقات النقدية ، كما أن تشكيل المخزونات و المؤونات لهذا النوع الذي تشيده المؤسسة ينعكس إيجابا عليها من خلال القيام بالاستثمارات التي يتطلبها التوسع في القدرات الإنتاجية لها، ففي هذه المرحلة تزيد حاجياتها إلى رأس المال و يسمى برأسمال النمو الذي سوف يدعم أموالها الخاصة. ذلك ما يسمح لها بتحقيق استقرار في تدفقاتها المالية و الحفاظ على حصتها من المبيعات و تحسينها بمنتجات جديدة لمواجهة متطلبات المنافسة إلى يفرضها السوق ، لذلك تكون في حاجة مستمرة إلى التمويل قصير الأجل، فالبنك و على خلاف علاقته مع المؤسسات الحديثة النشأة يفضل ربط علاقته مع المؤسسات التي هي في طور النمو و ذلك نتيجة لوجود معطيات مالية و محاسبية تكون واقعية يركز عليها دراسته إذ يستطيع البنك تحديد المركز المالي الذي تتمتع به المؤسسة بكل دقة و بالتالي قياس خطر منح القروض الخاصة بدورة الاستغلال ، فان هذا الأخير يفضل ربط علاقات مع تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي هي في طور النمو و التوسع .و ذلك نتيجة لأسباب التالية:

- وجود معطيات مالية و محاسبية تاريخية لدى البنك عن نشاطات هذه المؤسسات .
- قدرة البنك على تحديد الوضع المالي للمؤسسة و بالتالي قياس خطر منح القروض .
- إمكانية البنك في الحصول على معلومات كافية حول تسيير المؤسسة من خلال تسييره لحساباتها الجارية و نوعية علاقاتها مع الموردين و العملاء .

ثالثا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية:

بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا زالت تعاني من المشاكل أهمها التمويل، وكما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولى اهتماما أكثر بالمؤسسات الكبيرة وذلك للأسباب التالية:¹

ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية منح القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكينها من الحصول على مبالغ محدودة القيمة.

عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقدمة للبنوك التجارية وعدم قدرتها على تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وآفاقها المستقبلية مما يقيها في ضيق مالي.

تكلفة الإجراءات الإدارية الداخلية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى البنوك التجارية لمنحها القرض.

ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضاها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية.

¹ الغول اية، الساكر الفالي، رونق بوجراة، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، 2020/2019، ص 16/15.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

نظرا للمكانة والأهمية البالغة التي تحتلها البنوك في دورها في دعم الاقتصاد والتنمية الرئيسية في أي دولة في العالم وفي دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لمنح القروض من اجل تمويلها. فقد أضحت العلاقة بينهما كمجال للبحث وتحولت إلى موضوع محوري في مختلف الدول وحظي أنظار الباحثين والمختصين الذين قدموا العديد من الأبحاث العلمية والدراسات من زوايا وأساليب علمية مختلفة.

ومن اجل الإحاطة لموضوع دراستنا من الجانبين النظري والتطبيقي معا كان لزاما علينا التطرق إلى الدراسات السابقة ارتباط بالموضوع وقد تطرقنا في هذا المبحث إلى:

المطلب الأول: دراسات سابقة حول المخاطر البنكية.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: دراسات سابقة حول المخاطر البنكية

◀ **الدراسة (01):** بوزيان الكاملة، مذكرة ماستر تسيير القروض في البنوك التجارية، بسكرة 2015

وهي دراسة بوزيان الكاملة، مقدمة في إطار مذكرة ماستر، في التسيير بجامعة بسكرة 2015، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حالة ووضعية بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR- في بسكرة وكيفية تسييرها لمخاطرها البنكية.

الهدف من الدراسة:

- الاطلاع على واقع تسيير المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية.

أهم النتائج:

- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الخدمات لصالح العملاء.
- تطور حجم القروض الممنوحة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية من سنة (2012 إلى غاية 2013).
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عديد من الخطوات في منحه للقروض وبالتالي تساعده في عملية صناعة قرار الائتمان.

◀ **الدراسة (02):** باعربي عائشة، تماني فاطمة، مذكرة الماستر، إدارة مخاطر القروض المتعثرة في المؤسسات المصرفية، ادرار 2017.

وهي دراسة ل: باعربي عائشة، تماني فاطمة، مقدمة في إطار مذكرة الماستر في الإدارة بجامعة ادرار 2017، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على فاعلية البنك في مواجهة القروض المتعثرة.

الهدف من الدراسة:

- معرفة الإجراءات المنتهجة لإدارة القروض المتعثرة من قبل البنك.

أهم النتائج:

- المتابعة التدقيقية للملفات التابعة لكافة الوكالات للمجمع الجهوي.
- القيام بمعاينات ميدانية وزيارات مفاجئة للمؤسسات المصغرة ومشاريع الشباب.

◀ الدراسة (03): رزيقات حبيبة، براهيم راوية، مذكرة ماستر أكاديمي، آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مسيلة 2019.

وهي دراسة: رزيقات حبيبة، براهيم راوية، مقدمة في إطار مذكرة ماستر، في آلية التسيير بجامعة المسيلة 2019، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التي يتعرض لها البنك وطرق مواجهتها.

الهدف من الدراسة:

- التعرف على كيفية معالجة طلبات القروض بالوكالة.
- فحص الضوابط والمقاييس المعمول بها في عملية منح القروض.

النتائج المتوصل إليها:

- يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الخدمات لصالح العملاء.
- يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على عدد من الخطوات في منحه للقروض وبالتالي تساعده في عملية صناعة قرار الائتمان.

المطلب الثاني: دراسات سابقة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

◀ الدراسة (01): طالب سومية شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم، دراسة استطلاعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الجزائر، 2021.

وهي دراسة استطلاعية ل: طالب سومية شاهيناز، جعدي شريفة، غزال مريم، بجامعة الجزائر 2021. تهدف إلى دراسة واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الهدف من الدراسة:

- تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- إبراز أهم الصعوبات التي تواجه الجزائر في مجال ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج المتوصل إليها:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل محدود في دعم وتطوير الاقتصاد.
- توجد العديد من العراقيل المتنوعة التي تشكل تحديا كبيرا أمام ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

◀ الدراسة (02): بن دقفل كمال، دراسة تقييمية لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مسيلة 2018 وهي دراسة: بن دقفل كمال، بجامعة مسيلة 2018، في الدراسة التقييمية تهدف إلى التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الهدف من الدراسة:

- التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دراسة أهم العراقيل والصعوبات الداخلية والخارجية التي تواجهها في الجزائر.

النتائج المتوصل إليها:

- تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إحدى أهم قطاعات النشاط الاقتصادي في الدولة.
- يعتبر مشكل التمويل ومشكل الفساد الإداري أهم العراقيل التي تعيق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النجاح والتوسع.

◀ الدراسة (03): جلييلة دحمون، ريمة يحمدي، مذكرة ماستر، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل، قلمة 2017

وهي دراسة: جلييلة دحمون، ريمة يحمدي، بجامعة قلمة 2017، تهدف إلى تسليط الضوء على مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل.

الهدف من الدراسة:

- مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.

النتائج المتوصل إليها:

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل بنسبة جد كبيرة.

المطلب الثالث: دراسات سابقة حول العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

◀ الدراسة (01): رميساء بودرة، فتيحة بن عزيزة، مذكرة ماستر. تقييم مخاطر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر البنك، جيجل 2019

وهي دراسة: رميساء بودرة، فتيحة بن عزيزة، في التقييم بجامعة جيجل 2019، تهدف إلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطرق تمويلها.

الهدف من الدراسة:

- كيفية معالجة طلبات القروض بالوكالة
- كيفية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- طرق تقييم المخاطر الناجمة على هذا التمويل من وجهة نظر البنك.

النتائج المتوصل لها:

- إن البنك الجزائري الخارجي يسعى حقا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الطرق المتاحة.
- ◀ الدراسة (02): عقبة نصيرة، مذكرة الدكتوراه، فعالية تمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بسكرة 2015

وهي دراسة: عقبة نصيرة، في فعالية التمويل بجامعة بسكرة 2015، وتهدف لمعرفة طرق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق إجراء دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وتمثلت في مجموعة من استبيانات وتحليل الموزعة عن طريق ممثلي هذا نوع من المؤسسات وفق مراحل زمنية متعددة.

الهدف من الدراسة:

- قياس الفعالية البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد المدة اللازمة للبنك لرد على طلبات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديد فعالية القروض البنكية في الجزائر.

النتائج المتوصل لها:

- إن مستوى التسهيلات المقدمة من قبل البنوك لزيائنها لم يرق إلى المستوى الذي يمكنها من القيام بدور الوساطة الفعلية.
- اختلفت البنوك في تحديد المدة اللازمة لرد على طلبات التمويل وتباينت النتائج من حيث نوعية القروض المقدمة.

◀ الدراسة (03): درياس نور الهدى، موافيق فاطمة، دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبارت 2019 وهي دراسة: درياس نور الهدى، موافيق فاطمة، بجامعة تبارت 2019، تهدف لتوضيح الطرق والأساليب التي تستخدمها الوكالة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الولاية.

الهدف من الدراسة:

- كيفية تمويل البنك لإحدى المؤسسات الصغيرة.
- إظهار الخطوات المختلفة التي يتبعها البنك باستقباله للقرض إلى غاية تحصيله لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

النتائج المتوصل إليها:

- التمويل يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة التمويل المدعم.
- تمويل القرض الشعبي الجزائري لقروض الاستغلال والاستثمار هي أكثر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- اغلب المؤسسات التي استفادت من التمويل هي المؤسسات الاستثمارية.

التعليق على الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي تطرقنا لها في هذا المبحث وما وجدناها ضمن موضوع بحثنا هذا والتي تتشابه مع دراستنا من حيث الارتباط الوثيق بين البنك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحاولنا أن نستعرض أهم الأهداف التي تمت عليها هذه الدراسات إلى غاية النتائج التي توصلوا لها، في حين سمحت لنا بالوقوف على أهم نقاط الاختلاف والتشابه وكذا التعرف على الجوانب المهمة ومحاوله تداركها.

فدراستنا تطرقت إلى كل تلك الجوانب المهمة مضيئة في ذلك إلى واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الراهن وما نتج عنها من تطورات، وكذا الطرق الحديثة في تسيير البنك لمخاطره الناتجة عن منحه للقروض ودعمه وتمويله لهذا النوع من المؤسسات.

خلاصة الفصل:

تعتبر البنوك منشأة مالية لها أهمية كبيرة في تطوير النشاط الاقتصادي في البلد ، كما أن لديها العديد من الوظائف من بينها عملية منح القروض بغية تحقيق عوائد و للقيام بعملية منح القروض يجب على البنك التطرق للعديد من الإجراءات و الأمور الرقابية لجذب العملاء أولا و تحقيق فرص اكبر لعملية تقديم طلبات الإقراض ، و من جانب آخر الإجراءات الواجب اتخاذها عند منحها للقرض للمحافظة على سيولة البنك و سلامة القرض . و بغية تحقيق التنمية الاقتصادية التي تسعى كل الدول في الوقت الراهن لتحقيقها عن طريق التكامل المؤسسات الصغيرة مع المتوسطة في مشروعاتها الصغيرة و المتوسطة و من اجل انجازها لهذه المشاريع و خلق الثروة تحتاج إلى عملية التمويل البنكي عن طريق منح القروض و الذي لازال عاجزا على تمويل هذا النوع من المؤسسات .

الفصل الثاني : الإطار التطبيقي لدراسة.

تمهيد

إن تسيير مخاطر البنكية في الجزائر يعد أمرا مهما للمصارف والمؤسسات المالية في البلاد، فالبنوك والمؤسسات المالية تعمل على تطبيق مجموعة من الآليات لتقييم وإدارة المخاطر بشكل فعال لضمان نجاح المؤسسات وتفادي المخاطر المالية، وتعتبر القروض البنكية من وسائل التمويل الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتقدم البنوك هذه القروض لدعم نشاطات المؤسسات وتمكينها من النمو والتوسع ومواجهة التحديات في إدارة المخاطر مستقبلا.

وعليه يكون من الملائم في هذا الفصل التعرف إلقاء الضوء على البنوك التجارية في الجزائر بإجراء دراسة تطبيقية على بنك الفلاحة والتنمية الريفية =BADR=.

المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: دراسة حالة القروض البنكية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية =BADR=

المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

عملت الجزائر بعد الاستقلال على إقامة جهاز مصرفي جديد من أجل تحقيق الأهداف السياسية الاقتصادية العامة في إطار التخطيط المركزي ومع ظهور شعارات العولمة اقتصاد السوق والاستثمار الأجنبي وجدت البنوك الجزائرية نفسها مجبرة على مسايرة التطورات الدولية وذلك بالقيام بإصلاحات جذرية تتماشى مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد الامر الذي جعلها عرضة للعديد من المخاطر حيث ظهرت الحاجة إلى تطبيق معايير موحدة يمكن استخدامها في التعامل المصرفي لضمان درجة عالية من المنافسة.

المطلب الأول: إدارة المخاطر البنكية

بالرغم من الوسائل التي تستعملها البنوك التجارية في تقييم المخاطر والتنبؤ بما قبل حدوثها أثناء أدائها لوظيفة منح القروض، فهي تأخذ دائما الاحتياطات اللازمة لكي تتجنبها وتخفف من حدتها لأن احتمال تعرضها لها يبقى وارد دائما.

الفرع الأول: طرق الوقاية من مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية الجزائرية

الجزائر في 01 جانفي 1992م قامت بتطبيق النظم الاحترازية للوقاية من مخاطر القروض البنكية، وهذا تطبيقا للأمر رقم 09=11 الصادر بتاريخ 14/08/1991م، والمتعلق بتحديد النظم الاحترازية في تسيير البنوك والمنظمات المالية، وقبل التطرق إلى هذه النظم يمكن ذكر أهم مصطلح ظهر في إطار الصلاحيات الاقتصادية التسعينية، وهو " مركز المخاطر".¹

أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد الجزائري، يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات غير مالية والبنوك نتيجة الاستقلالية كذا إلغاء مبدأ التوطين البنكي، تمثل هذا المفهوم في " خطر القرض"، حيث نص القانون 10/90 في مادته 160 على وجود هيئة تتكلف تحديد المخاطر، ينظم ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية للمخاطرة تدعى " مركز المخاطرة" تتكلف بجمع أسماء المستفيد من القروض، طبيعة وسقف القروض الممنوحة، المبالغ المحسومة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية.

إن مهمة هذا المركز هي تقدير الخطر بالنسبة للقروض الممنوحة داخليا، وليس له علاقة بالأخطار التي تتبع عمليات الصرف مع الخارج، وله دورة في وفرة المعلومات لتساعد على الوضع سياسة نقدية موجهة، وقد صدر

¹ بولقرون مباركة، مخاطر القروض البنكية وطرق معالجتها في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص نقود مالية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2014 ص70.

قانون آخر يتضمن تنظيم مركز المخاطرة عن بنك الجزائر ثمثل في اللائحة 01/92 الصادرة عن بنك الجزائر بتاريخ 1992/03/22م، حيث يطمح المركز في تحقيق الأدوار التالية:

- تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.
- جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الإقراض للبنوك والمؤسسات المالية.
- نشر هذه المخاطر، أو منحها للمؤسسات المالية، والبنوك مع مراعاة السرية في ذلك اتجاه غير المعني بالأمر.

ولتحقيق هذا الغرض أوجب بنك الجزائر على كل الهيئات المتعاطية للقروض والمتواجدة على التراب الوطني الجزائري، الانضمام إلى هذا المركز واحترام قواعد أداءه بحيث لا يمكن لأي هيئة بنكية منح القروض مصرح بها لدى مركز المخاطر إلى عميل جديد إلا بعد استشارة هذا المركز.¹
وأما النظم الاحترازية التي جاء بها الأمر 09/11 تتمثل في:²

أولاً: توزيع وتغطية المخاطر:

لقد فرض بنك الجزائر على البنوك التجارية عند ممارستها لنشاطها العادي والمتمثل في منح القروض ألا يتجاوز مبلغ الأخطار المحتملة مع نفس المستفيد النسب التالية من الأموال الخاصة الصافية:

- 40% ابتداء من أول جانفي 1992.
- 30% ابتداء من أول جانفي 1993.
- 2% ابتداء من أول جانفي 1995.

وكل تجاوز لهذه النسب يجب أن يتبعه مباشرة تكوين تغطية تمثل ضعف المعدلات الخاصة بالملاءة المالية.

¹ بولقرون مباركة، مخاطر القروض البنكية وطرق معالجتها في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 71.

² رزيق كمال، مداخلة بعنوان تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مقدمة ضمن ملتقى الخروط للمنتجات المالية الإسلامية حول، التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية النسخة الرابعة، 5=6 أبريل 2012، ص، ص 20، 17.

- 8% ضعف معدل % ابتداء من نهاية جوان 1995.
- 10% ضعف معدل 5% ابتداء من نهاية ديسمبر 1996.
- 12% ضعف معدل 6% ابتداء من نهاية ديسمبر 1997.
- 14% ضعف 7% ابتداء من نهاية ديسمبر 1998.
- 16% ضعف 8% ابتداء من نهاية ديسمبر 1999.

أما بالنسبة للمبلغ الإجمالي للأخطار التي يمكن تحملها من كل المستفيدين فيجب ألا يتجاوز 10 مرات من مبلغ الأموال الخاصة الصافية للبنك.

$$- \text{نسبة توزيع الأخطار بالنسبة لمستفيد واحد} \geq 25\% \times 100 = \frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}}$$

$$- \text{مبلغ الأخطار المحتملة مع كل المستفيدين} =$$

$$\frac{\text{مبلغ الأخطار المرجحة}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \geq 10.$$

ثانيا: نسبة الملاءة المالية (Ratio Cook):

وهي تمثل العلاقة بين الأموال الخاصة الصافية ومجموع مخاطر القروض المتكلفة والناجحة عن عملية توزيع القروض.

$$= \text{نسبة الملاءة المالية} =$$

$$\frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مجموع الأخطار المرجحة}}$$

وقد حددت هذه النسبة ب 8% كحد أدنى يجب على البنوك التجارية احترامه وهذا ابتداء من نهاية ديسمبر 1999م، وللحصول على هذه النسبة يجب تحديد الأموال الخاصة الصافية والأخطار المرجحة.

ولكل خطر محتمل معدل ترجيح موضحا في الجدول التالي:

الجدول (2.1): معدل ترجيح الأخطار المحتملة

معدل التريج	%100	%20	%5	%0
الأخطار المحتملة	قروض للزبائن: = الأوراق المخصصة. = الحسابات المدينة. = قروض المستخدمين. = سندات المساهمة والتوظيف غير تلك الخاصة بالبنوك التجارية. = الموجودات الثابتة.	قروض للبنوك التجارية في الخارج: = حسابات عادية. = توظيفات. = سندات المساهمة والتوظيف لمنظمات القرض التي تعمل في الخارج.	قروض للبنوك التي تعمل في الجزائر: = حسابات عادية. = توظيفات. = سندات التوظيف والمساهمة للبنوك التجارية المقيمة في الجزائر.	حقوق على الدولة أو ما يشابهها: = سندات الدولة. = سندات أخرى مشابهة لسندات الدولة. = حقوق أخرى على الدولة. = ودائع لدى بنك الجزائر.

المصدر: كمال رزق، المرجع السابق، ص18.

وهكذا يتم احتساب نسبة الملائمة إذا يجب على البنوك التجارية أن تقوم بالتصريح بهذه النسبة في كل من 30 جوان و 31 ديسمبر لكل سنة، كما يمكن للجنة البنكية أن تطلب منهم ذلك في أي وقت وذلك نظرا لوظيفتها المتمثلة كهيئة مراقبة على الجهاز البنكي.

ثالثاً: متابعة الالتزامات:

لضمان المتابعة الحسنة للالتزامات التي تقدمها لزبائنها، يجب على البنوك التجارية أن تقوم بواسطة أعضاء التسيير والإدارة بتشكيل دوريا الإجراءات والسياسات المتعلقة بالقروض والتوظيفات والسهر على احترامها، وتعمل على التمييز بين حقوقها حسب درجة الخطر الذي تشكله، إلى حقوق جارية، أو حقوق مصنفة وتكوين مؤونات أخطار القروض.

أ/ الحقوق الجارية: تعتبر الحقوق الجارية هي كل الحقوق التي يتم استرجاعها كاملة في آجالها المحددة حيث تشكل لها مئونة عامة ب 1 إلى 3% وهي مئونة ذات طابع احتياطي لجزء رأس المال.

ب/ الحقوق المصنفة: وتنقسم إلى ثلاثة مجموعات:

✓ الحقوق ذات المشاكل القوية: وهي الحقوق التي يمكن استرجاعها ولكن بعد أجل يفوق الأجل المتفق عليه، حيث تشكل له مئونة تقدر بحوالي 30%.

✓ الحقوق الجد خطيرة: وهي الحقوق التي تتميز بإحدى الميزتين:

✓ عدم التأكد من استرجاع المبلغ بكامله.

التأخر في دفع المبلغ والفوائد بمدة تصل بين 6 أشهر وسنة وتشكل لها مئونة تقدر بحوالي 50%.

ج/ الحقوق الميؤوس منها: وهي الحقوق التي لا يستطيع البنك استرجاعها بالطريقة العادية، وإنما حتى يستعمل كل طرق الطعن الممكنة من أجل تحصيلها، ويكون لها مئونة تقدر ب 100%.

رابعاً: أخذ الضمانات:

تعتبر الضمانات آخر الاعتبارات التي يلجأ إليها البنك كمكمل للتحقيق من سلامة القرض. وذلك بعد دراسته لشخصية الزبون وسمعته وكذلك الغرض والمبلغ المطلوب، وهدفه من مطالبة زبائنه بذلك هو اجتناب الحالات غير متوقعة كعدم مقدرتهم على السداد، وبالتالي فهو يريح نفسه من القلق الذي ينجم بسبب تعثر المقترض عند السداد.

وتعتبر الضمانات عن وسادة يلجأ إليها البنك عند الحاجة الخاصة في حالة عدم الوفاء، فهي من الناحية القانونية تعني وجود أفضلية أو أولوية للدائن على حق عيني أو نقدي لتسديد الدين، وهرن الضمان لصالح الدائن يعطي له امتياز خاصا على باقي الدائنين في تصفية الحق موضوع الضمان، أما من الناحية الاقتصادية فهي تمثل الاستعداد المسبق لتغطية خطر القرض المحتمل مستقبلا.

والمشروع المالي الجزائري يحدد نوعين من الضمانات:¹

أ. **الضمانات الشخصية:** وهي عبارة عن تعهد يقوم به الشخص، والذي بموجبه يتعهد بتسديد المدين في حالة عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق، ومن أمثلتها الكفالة....

ب. **الضمانات الحقيقية:** وتتمثل في وضع شيء ملموس كضمان على الدين، ويمكن أن يكون هذا الشيء ملكا للمدين نفسه أو يكون مقدما من الغير، حيث يعطي هذا الشيء على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية وذلك لضمان استرداد القرض، ومن أمثلة ذلك الرهن العقاري، رهن البضائع، رهن المحل التجاري....

الفرع الثاني: معالجة مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية الجزائرية

في الواقع إن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث عدم التسديد وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك في التفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد فعل مناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته، وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل فإن تعثرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.²

أولا -تحصيل القروض: تعتمد وظيفة التحصيل على ثلاثة ركائز والتي تتمثل في:

أ / **رد الفعل:** يعتبر العامل الأساسيلنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل بسرعة رد فعل للبنك على حالات حدوث الخطر، لذلك فيجب على البنوك أن تهتم بعامل الزمن لأن النتيجة بحدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب يساهم في التحصيل، لذلك يجب على البنوك أن تجهز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع المستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

ب / **الاستمرارية:** في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر وهذا لاسترجاع أمواله.

ج / **التصاعد:** يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

ثانيا -تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل اجتناب زيادة المخاطر المرتبطة سواء بتجاوز الرخصة المقدمة مسبقا لجعل الحساب مدين، أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق، فنظام

¹ رزيق كمال، المرجع السابق، ص20.

² رزيق كمال، المرجع السابق، ص، ص21،24.

المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب، ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك وأخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد.

ثالثا - معالجة القرض: يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية، ويتم بصفة يومية مراقبة الحساب، بحيث يتم تنظيم عملية الاقتطاع على ككل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات، كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الوسائل بالأشعار وطلب تسوية الوضعية وغيرها. وهذا حسب ما يراه مناسبا من متابعة عدم الدفع من طرف الزبون حتى تسوى الوضعية الجديدة، هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهلة معينة أو يقترح مهلة للتسوية وهذا إما إراديا أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسي بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة وكذلك المخططات ويقوم باقتراح القرار المناسب.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل في الجزائر، تعتبر هذه المؤسسات المحرك الرئيسي للابتكار والتنمية الاقتصادية في القطاع الخاص. أما القطاعات الأخرى المختلفة فتشمل المؤسسات العمومية والتي تختلف عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2.2): أهم الفروقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية.

المؤسسات العمومية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الفروقات
تتميز بحجم أكبر وتشمل المؤسسات الحكومية والهيئات العامة والشركات العمومية التي تعمل في القطاعات المختلفة.	هي المؤسسات التي تشغل بين 10 و 250 عاملا.	الحجم:
عادة تكون مؤسسات تابعة للحكومة أو هيئات	غالبا ما تكون مؤسسات خاصة أو شركات ذات مسؤولية محدودة	الهيكل القانوني:

حكومية.	أو شركات مساهمة.	
عادة ما تعتمد على تمويلها من الحكومة أو الموارد العامة.	يعتمد تمويل على مصادر خاصة مثل رأس المال الخاص للمؤسسين والقروض المصرفية والمنح المالية من الحكومة أو الهيئات المالية.	مصادر التمويل:
تعمل على تحقيق الخدمات العامة ورفاهية المجتمع.	تسعى عادة للنجاح التجاري وتحقيق الربح.	الأهداف والغايات:
غالبا ما تكون أكبر في الحجم وتحتاج إلى هياكل إدارية معقدة تتطلب موافقة من الجهات القائمة على الرقابة.	غالبا ما تتمتع بمرونة أكبر في التشغيل واتخاذ القرارات الإدارية.	التشغيل والإدارة:

من إعداد: طلبة البحث بناء على مكثباتهم

على الرغم من وجود هذه الاختلافات، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات العمومية تلعبان دورا مهما في الاقتصاد والتنمية في الجزائر، وتعزز كلاهما النمو الاقتصادي وتوفر فرص العمل.

ظل التوجيه المركزي و التسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال، و اهتمت الدولة طوال ثلاث عقود من البناء الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعات المصنعة و أقطاب النمو ، التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي و الاقتصادي فتم تهميش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و اعتبرت لمدة طويلة كقطاع ثانوي، إلا أن الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها في السبعينات، حتمت إعادة النظر في السياسة المتبعة، باعتماد مجموعة من الاصطلاحات الهيكلية التي كانت ممر حتمي للدخول في اقتصاد السوق و الاندماج في حركية الاقتصاد العالمي .

الفرع الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً: كانت أولى محاولات أبرز دور هذا القطاع الهام والتعريف به قد تضمنها التعريف الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الذي عرفها على أنها كل وحدة إنتاج مستقلة قانونياً وتشتغل أقل من 500 عامل وتحقق رقم الأعمال أقل من 15 مليون دينار جزائري واستثمارها لا يتجاوز 10 مليون د.ج.

ثانياً: ثاني محاولة لتعريف هذا النوع من المؤسسات جاءت من قبل المؤسسة الوطنية للهندسة وتنمية الصناعات الخفيفة بمناسبة الملتقى الأول حول الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقد عرفتها على أنها كل مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل وتحقق أعمال أقل من 10 مليون د.ج.

ثالثاً: أما ثالث محاولة لتعريف صدرت خلال ملتقى حول تنمية المناطق الجبلية وهو التعريف المقترح من طرف السيد رابح مُجَد بلقاسم في مداخلته التي عنوانها: عناصر التفكير حول مكانة المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجبلي، وعرفها كما يلي: كل وحدة إنتاج أو وحدة خدمات صناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ شكل مؤسسة عامة وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية.¹

رابعاً: كما جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الموقع الرسمي الجزائري لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني كما يلي:²

أ = تعريف المؤسسات الصغيرة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 10 إلى 49 شخصا، ورقم أعمالها لا يتعدى 200 مليون د.ج ومجموع ميزانياتها السنوية لا يتعدى 100 مليون د.ج.

ب = تعريف المؤسسات المتوسطة: تعرف بأنها مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخصا، ورقم أعمالها محصور بين 200 مليون د.ج و2 مليار د.ج، ومجموع ميزانياتها السنوية محصور بين 100 مليون د.ج و500 مليون د.ج.

خامساً: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع / أو الخدمات.³ تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري.

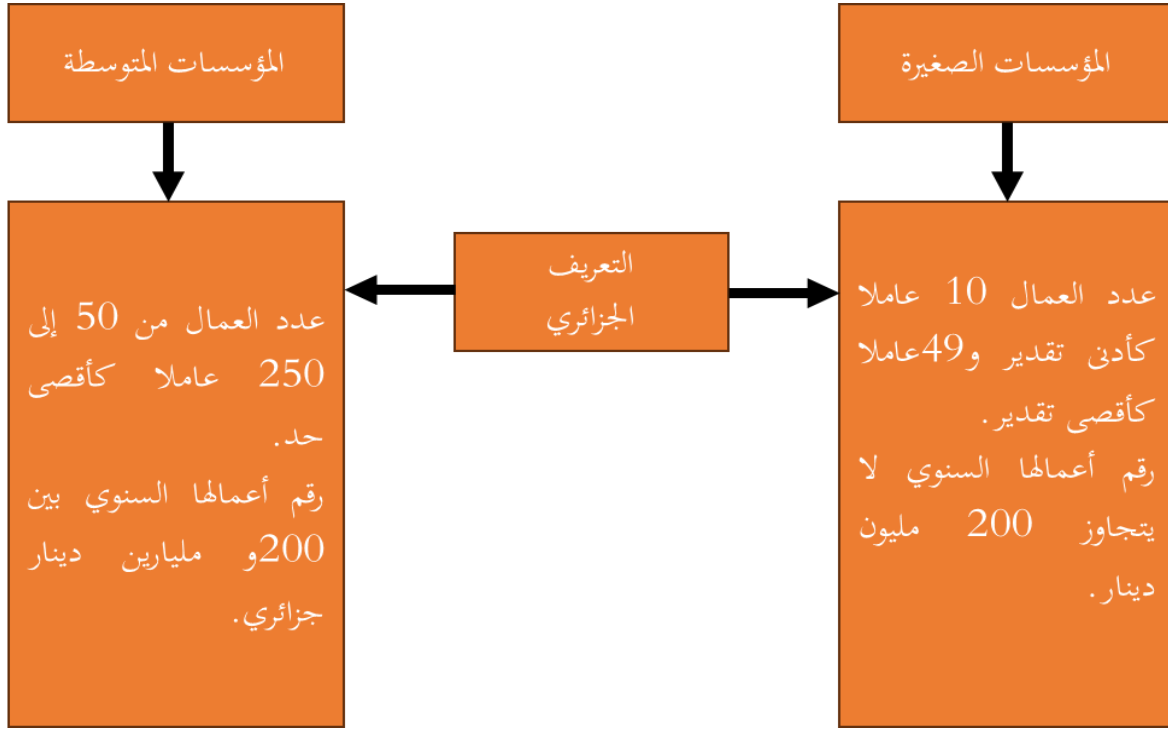
¹ خوني رابح ، حساني رقية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، اترك للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص33.

² الموقع الرسمي الجزائري لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني 2024/03/27، 20:57، www.industrie.gov.dz

³ القانون رقم 02/17، مؤرخ في 10 يناير عام 2017، المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 02، بتاريخ 11 يناير 2017.

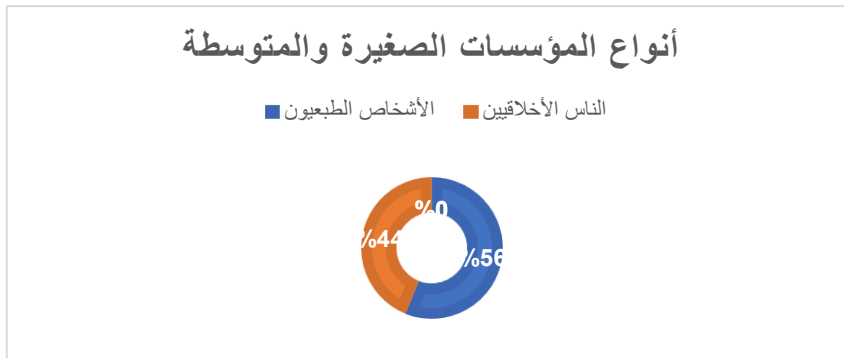
- وسيتم تبني التعريف التالي في هذه الدراسة:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هي هيكل أو تنظيم محكم من قبل أشخاص خواص غير تابعين لهيئات حكومية خاضعين للملكية فردية أو جماعية، تسعى دوماً لتحقيق أكبر قدر من أرباح والنجاح التجاري ويتراوح عدد عماله من 10 إلى 250 عاملاً.



الشكل رقم (2-1): تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

من إعداد طلبة البحث بناء على رابح خوني، رقية حسانين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، ص 33.



المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40، الجزائر 2022.

الشكل رقم (2-2): أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثاني: تطور إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة:¹

أولا = عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة لسنتي (2021/2020):

بشكل عام بلغ التغير في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة بين عامي 2020 و 2021 4.40% في جميع القطاعات القانونية، وهو ما يمثل زيادة صافية إجمالية قدرها 55.292 شركة صغيرة ومتوسطة.

الجدول رقم (2.3): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2020/2021)

التطور	سنة 2021	سنة 2020	إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة
%4.49	1,286,365	1231073	

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40، الجزائر 2022.

أ - توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط:

يتم تمثيل الشركات الصغيرة والمتوسطة بجميع أوضاعها فعليا في قطاع الخدمات، والذي يمثل ما يقرب النصف، يليه قطاع البناء والتشييد.

الجدول رقم (2.4): توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع نشاط

المشاركة (%)	مجموع	الشركات الصغيرة والمتوسطة العامة	الشركات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	مجالات الأنشطة
1,11	8.010	83	7927	زراعة
0.45	3243	2	3241	الهيدروكربونات، الطاقة
27.66	199,331	13	199318	BTPH
15.26	109,991	72	109,919	الصناعات التحويلية
55.52	400.145	55	400090	خدمات

¹ نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والانتاج الصيدلاني، مرجع سبق ذكره، أطلع عليه 2024/05/16،

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدراسة.

المجموع الإجمالي	720495	225	720720	100.00
---------------------	--------	-----	--------	--------

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40، الجزائر 2022.

ب - تصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم:

يتكون عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2021، من 97.58% من الشركات الصغيرة جدا، أي 53,952 شركة صغيرة الحجم والتي لا تزال مهيمنة بقوة في النسيج الاقتصادي، تليها المؤسسات الصغيرة بنسبة 2.15%، والشركات المتوسطة بنسبة 0,27%.

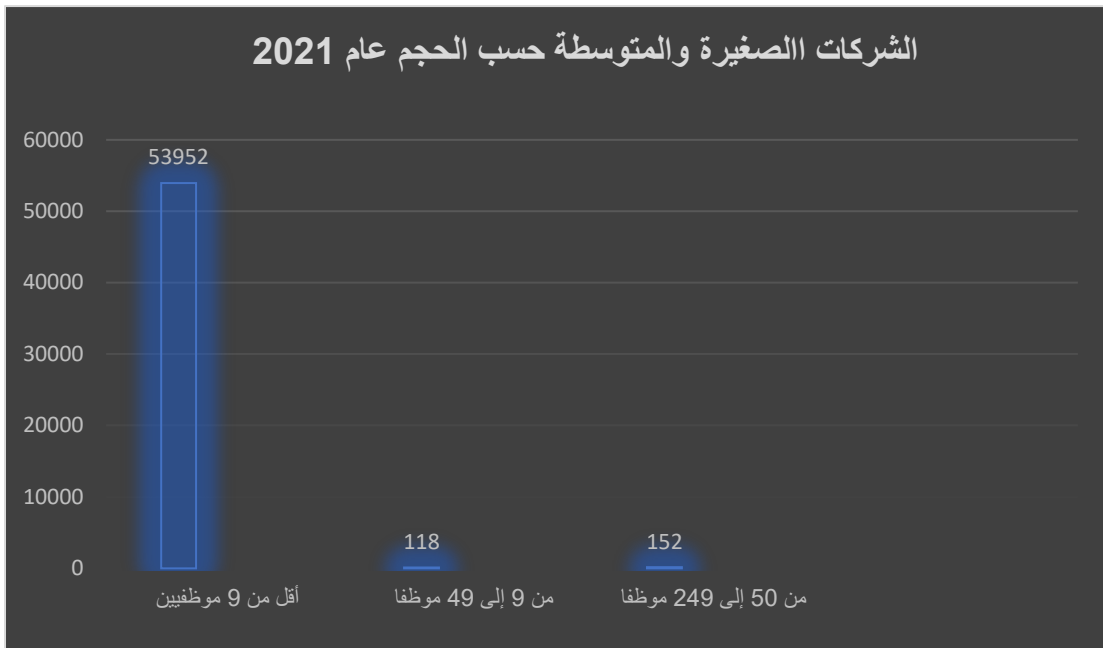
الجدول رقم (2.5): توزيع الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم

القطاعات	في نهاية 2020	سنة 2021			إجمالي الشركات الصغيرة والمتوسطة من 0 إلى 250 موظفا	في نهاية 2021
		من 0 إلى 9 موظفين	من 10 إلى 49 موظفا	من 50 إلى 249 موظفا		
زراعة	7,690	313	7	0	320	8010
الهيدروكربونات والطاقة والمناجم والخدمات ذات الصلة	3,115	113	14	1	128	3243
BTPH	193,964	4835	463	69	5367	199,331
الصناعات و الشركات المصنعة	106 121	3671	126	37	3870	109,991

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لدراسة.

الخدمات والمهن الحرة	631459	30139	542	45	30726	662 185
براعة	288,724	14881	=	=	14881	303605
مجموع	1231073	53952	1188	125	55292	1,286,365
%		97.58	2,15	0.27	100.00	

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40، الجزائر 2022.



الشكل رقم (2-3): الشركات الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم عام 2021

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 40، الجزائر 2022.

ثانيا = عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2022:¹

إن إنشاء المشروعات الصغيرة جدا بشكل خاص والشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام يحتل مكانة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعد ضرورة اقتصادية حيوية وفرصة استراتيجية، فهي تجتذب المزيد والمزيد من الاهتمام، لدرجة أن إحصاءاتها تعكس الديناميكيات الاقتصادية.

وفي نهاية عام 2022، يصل إجمالي عدد هذه الفئة من الشركات إلى 1,359,803 جهة، ويبلغ إجمالي القوى العاملة 3,307,821 وكيلا، بكافة الفئات مجتمعة، ما يقرب من 99,9% من هذه المجموعة من الكيانات تتكون من شركات خاصة و56% من الكيانات القانونية التي تعمل بشكل رئيسي في مجال الخدمات. وتتيح المؤسسات الصغيرة، التي تمثل 98% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قدرة أكبر على التكيف من التغيرات في الطلب وتطور التكنولوجيات، وفي عام واحد، تم تسجيل إنشاء ما مجموعه 80.531 كيانا جديدا أكثر من عدد السكان في العالم السابق، ووصل تسارع إنشاء الأعمال إلى معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 5.7%، إن هذا العدد الكبير من إبداعات الشركات الصغيرة والمتوسطة هو نتيجة لسياسة الدولة، مما أدى إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات والتدابير الهامة لدعم تنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

علاوة على ذلك، تبلغ كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حوالي 30 شركة لكل 1000 نسمة. وتنخفض هذه النسبة الوطنية إلى 1000/17 نسمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتمثل فجوة كبيرة بين الشمال والهضاب العليا والجنوب، على التوالي 19 و13 و15 شركة صغيرة ومتوسطة.

أ = تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة:

وفقا للتوزيع المكاني للخطة الوطنية للتنمية الإقليمية (SNAT)، فإن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي السائدة في الشمال، وبدرجة أقل في الهضاب العليا وفق الجدول التالي:

¹ نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مرجع السابق، أطلع عليه 2024/05/16، 19:40.

الجدول رقم (2.6): تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المنطقة.

المنطقة	عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة	معدل التركيز (%)
الشمال	894882	69.57
المرتفعات	283,416	22.03
الجنوب	108,068	8.40
المجموع الإجمالي	1,286,365	100.00

المصدر: نشرة المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رقم 42، سنة 2023.

الفرع الثالث: العراقيل التي تواجه تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

رغم وجود المنظومة المؤسسية التي سخرتها الجزائر من أجل دعم وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا القطاع لازال يعاني من عدة صعوبات وعراقيل على عدة مستويات، والتي تحد من فعاليته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أهمها:¹

أولاً: الصعوبات الإدارية

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه العملية التنموية من خلال اتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية، فالكثير من المشاريع عطلت كون أن نشاطها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيماً وتنفيذاً. ومن الأسباب الكامنة وراء ذلك:

- مشكلة الدهنيات إذ أنها لم تنتهياً بعد لهضم واستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته.
- سرعة حركة التقنين وإنتاج النصوص لم تسايرها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية.

فالأجال المتوسطة لانطلاق مشروع جزائري تقدر ب 05 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 06 أشهر و03 سنوات وذلك حسب طبيعة النشاط، في حين يستغرق انطلاق مشروع في ألمانيا من يوم واحد إلى

¹ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الواقع والتحديات، العدد الثالث، جوان 2018، ص 227، 228.

24 أسبوع، وفي البرازيل بين 04 أسابيع إلى 07 أسابيع، وبين أسبوع و26 أسبوع في اسبانيا، أما في السويد فيستغرق بين 02 و04 أسابيع.

ثانيا: الصعوبات المتعلقة بال عقار الصناعي

إن مسألة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية، من أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد امرا أساسيا في الحصول على التراخيص المكتملة الأخرى، فحب دراسة قام بها البنك العالمي اثبتت مدى تأثير هذا العائق على الاستثمار الخاص في الجزائر خاصة على الاستثمار الخاص في الجزائر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطول فترة انتظار المستثمر للحصول على العقر الصناعي، إذ تتراوح هذه المدة بين 03 و05 سنوات. فسوق العقارات في الجزائر لازالت رهينة للعديد من الهيئات مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالات العقارية، حيث انها عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية، إضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره.

ثالثا: الصعوبات المتعلقة بالتمويل

من اهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل، فمثلا على مستوى دول الاتحاد الأوروبي نجد 21% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من محدودية فرص الحصول على التمويل، فالحصول على التمويل اللازم يعتبر إشكالا حقيقيا يجد من تطور هذا القطاع، وذلك يرجع إلى جملة الأسباب التالية:

- ضعف الضمانات التي تقدم للبنوك من أجل الحصول على التمويل اللازم.
- تعقد وتعدد إجراءات الحصول على القروض، مما يجعل المستثمرين يجمعون عن الإقدام على تجسيد مشاريعهم على ارض الواقع.
- نقص الخبرة التنظيمية والإدارية في المعاملات البنكية لأصحاب المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدهم يتجنبون التعامل مع البنوك نظرا لعدة اعتبارات أهمها أسعار الفائدة المطبقة.

رابعاً: الصعوبات المتعلقة بالتسويق

تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من عدة مشاكل تسويقية تختلف باختلاف نوع المؤسسة والنشاط الذي تمارسه، ومن بين هذه الصعوبات نذكر:

- انخفاض الإمكانيات المالية لهذه المؤسسات يؤدي إلى ضعف الكفاءة التسويقية لها، لعدم قدرتها على توفير المعلومات الضرورية عن السوق وأذواق المستهلكين.
- عدم توفير الحماية والدعم الكافية للمنتجات المحلية مما يجعلها عرضة للمنافسة الحادة من طرف المنتجات المستوردة، خاصة في ظل قيام المؤسسات الأجنبية بانتهاج سياسة الإغراق.
- عدم القدرة على القيام بعملية الدعاية والإعلان الكافية لمنتجات هذه المؤسسات نتيجة ارتفاع تكاليف تلك العمليات.
- اختيار المستهلك للمنتج المستورد على حساب المنتج المحلي.

خامساً: الصعوبات المتعلقة بالرسوم الجمركية

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سيرورة نشاطها حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد مما يجعل العديد من السلع حبيسة الموانئ لعدة شهور، مما ينعكس سلباً على مردودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة التي تعتمد في عملياتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي.

المطلب الثالث: تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: الهدف من دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:¹

تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى:

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والاقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار.
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاول، وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.
- تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات.
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المركزي والمحلي.

الفرع الثاني = منظومة دعم وتنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بعد تخلي الجزائر عن فلسفة الاقتصاد الموجه، وانتقالها الى اقتصاد السوق مطلع التسعينات من القرن الماضي، أدركت الجزائر الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت هذه الأخيرة إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ومن أجهزة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر ما يلي:²

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (1994) حاليا تم دمجها مع وزارة الصناعة والمناجم، وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في تطوير القطاع المذكور، ونذكر منها: المشاتل وحاضنات الأعمال، مراكز التسهيل، المجلس الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة (CNAC) (1994).
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) (1996).
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) (2001).
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR) (2002).
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (FGAR) (2004).

¹ القانون رقم 02/17، مرجع سبق ذكره.

² ياسر عبد الرحمان، براشن عماد الدين، مرجع سابق، ص 229.

المبحث الثاني: بنك الفلاحة والتنمية الريفية =BADR=

بغية الاطلاع على واقع تسيير المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية من الضروري القيام بدراسة لفحص الضوابط والمقاييس المعمول بها في عملية منح القروض، وسنحاول التعرف وإلقاء نظرة عامة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية =BADR= من حيث نشأته وهيكله.

المطلب الأول: نظرة عامة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية=DADR=

الفرع الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو أحد بنوك القطاع العمومي في الجزائر إذ يعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة الهادفة إلى المشاركة في تنمية القطاع الفلاحي وترقية المناطق الريفية تم إنشاؤه بموجب مرسوم رقم 106/82 المؤرخ في 13 مارس 1982 تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الخارجي.

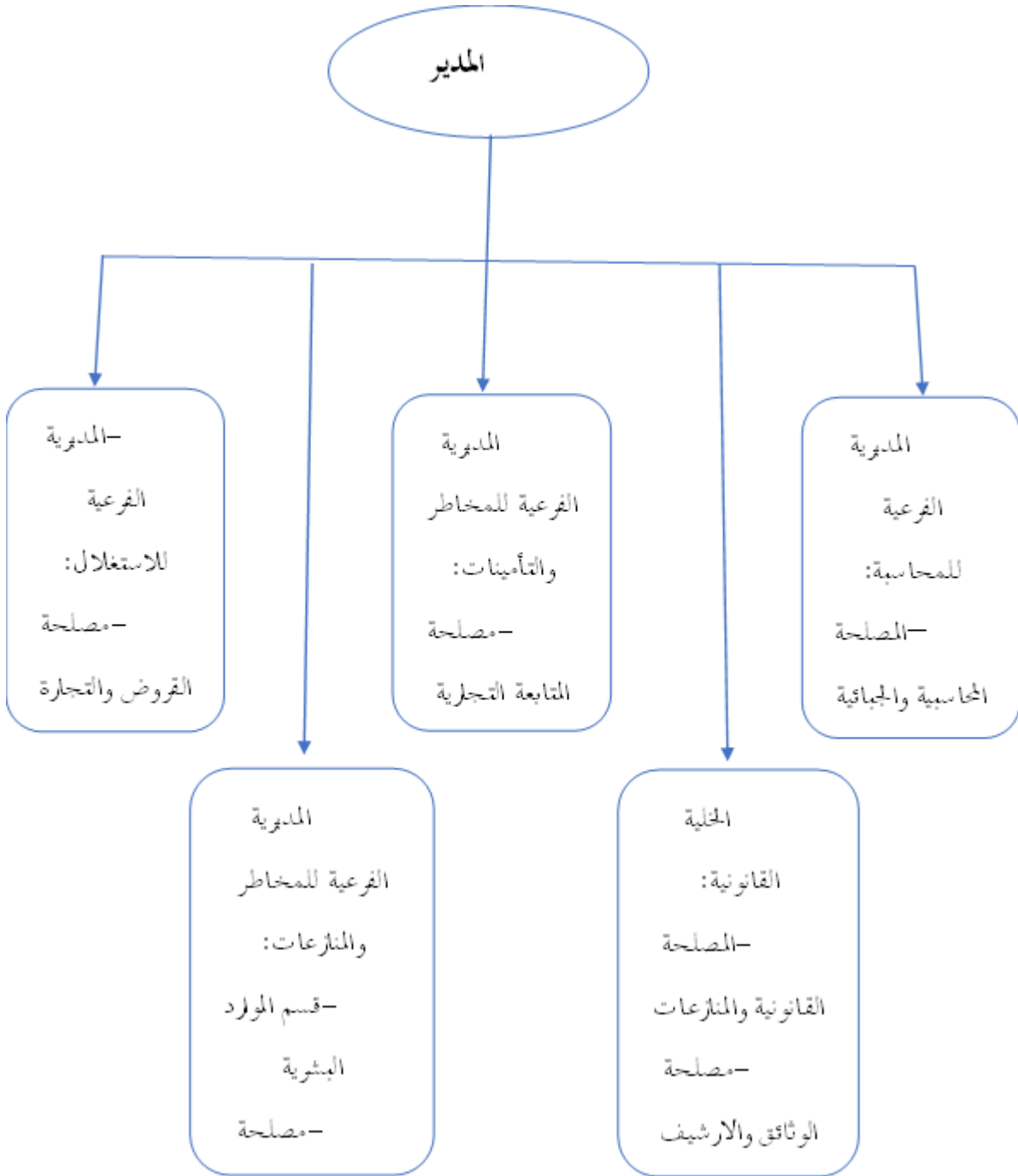
وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14/04/1990 الذي منح استقلالية أكبر للبنوك وألغى من خلاله نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ثم عاد البنك إلى التخصص مع سنوات 2000.

يقدر رأسمال البنك ب 33 مليار دينار جزائري ويتميز بكثافة بشرية عالية جدا تزيد عن 7500 عامل من بينها إطارات ومهندسين وموظفين كما انه يشغل مكانة هامة داخل النظام البنكي الجزائري حيث أنه صنف:

- كأول بنك في ترتيب البنوك التجارية.
- ثاني بنك على المستوى المغربي.
- المرتبة الرابعة عشر على المستوى العربي.
- تاسع بنك إفريقي من ضمن 326 بنك شملها التصنيف.

¹ معلومات مقدمة من طرف البنك

الشكل رقم (4-2): الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية



من إعداد طلبة البحث بناء على المعلومات المقدمة من طرف البنك

الفرع الثاني: مهام وأهداف البنك¹

أ = مهام البنك:

أدى توسيع فروع بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى توسيع وظائفه ومهامه ويمكن تلخيص هذه المهام فيما يلي:

- معالجة كل عمليات الائتمان، النقد الأجنبي والخزينة.
- فتح حسابات بنكية لكل شخص قام بالطلب.
- استلام الودائع.
- المشاركة في جمع الادخار.
- المساهمة في التنمية الزراعية.
- ضمان وتشجيع الزراعة وتصنيع المواد الغذائية، الزراعية، الصناعية والحرفية.
- المراقبة بالتعاون مع السلطات التنظيمية للحركات المالية للمؤسسات.

ب = أهداف البنك:

- الزيادة في الموارد بأقل التكاليف وأكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية والمتنوعة في إطار احترام القواعد.
- الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.
- ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يليها.
- توسيع وإعادة تطوير شبكته.
- رضا العملاء وهذا من خلال توفير المنتجات والخدمات التي تلي احتياجاتهم.
- تكييف إدارة ديناميكية.
- التنمية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق وإدراج منتجات جديدة.

¹ معلومات مقدمة من طرف البنك

المطلب الثاني: إجراءات منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية¹

الفرع الأول = شروط منح القروض: هناك مجموعة من الشروط يجب على البنك أن يتبعها وهي:

أ = المقابلة وطلب القرض: كبدئية أولية يجب أن يكون للعميل حساب وإلا فعليه يجب فتح حسابا باسمه قبل أن يطلب قرض ومن ثم يلتقي العميل برئيس مصلحة القروض يطلب القرض، حيث يستفسر على الوثائق الواجب توفيرها في طلبه وعلى الضمانات المطلوبة من ثم يقوم العميل بوضع، ملف القرض بعد تكوينه في الوكالة المصرفية وعادة ما يكون في الوكالة التي يوجد فيها المشروع.

ب = دراسة ملف القرض: يقوم البنك بدراسة ملف القرض الخاص بالعميل من كل النواحي ويقوم

بالاطلاع على الدراسة المقدمة من طرف العميل حول المشروع المراد تمويله ويتضمن ما يلي:

ب = أ = تقديم المؤسسة: يقوم البنك بطلب إحضار دراسة تقنو اقتصادية لمشروع العميل حيث تسهيل هذه الدراسة بجميع المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه من حيث اسمه، عنوانه نوع النشاط، تاريخ انشاء، الضمانات المقدمة.

ب = ب = الدراسة التقنية للمشروع: وتشمل

- دراسة السوق
- برنامج الإنتاج التقديري
- قدرة المشروع

ب = ج = الدراسة المالية للمشروع: تشخيص الحالة المالية للمؤسسة بالاطلاع على العناصر التالية:

- الميزانيات التقديرية.
- النسب المالية المحسوبة من خلال معطيات المؤسسة.
- دراسة الهيكلة المالية.
- دراسة النشاط.
- دراسة الخطر.

ج - الاستخبارات الانتمائية والزيارات الميدانية: يقوم البنك بجمع المعلومات عن العميل وخاصة عن

سمعته باستخدام عدة مصادر كسجلات العميل لدى البنك، الاتصال بالبنوك الأخرى أو إرسال الملف لمصلحة مركزية الأخطار ببنك الجزائر كما يقوم مسؤول مختص بالبنك بزيارات لعين المكان (المشروع).

¹ معلومات مفصلة من طرف البنك

د - اتخاذ القرار والمتابعة: عند إيداع ملف القرض على مستوى الوكالة تقوم هذه الأخيرة بدراسته ثم يقدم للجنة القروض بالوكالة التي تتكون عادة من المدير ورؤساء المصالح حيث يؤخذ القرار عن طريق الإجماع وهذا إيجابيا أو سلبيا ويجسد العمل في محضر لجنة القروض بالوكالة التي تضم قرار الموافقة أو إلغاء الملف أو الطلب عليه إذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة أما إذا كان يفوق صلاحيته فيبعث إلى المديرية الجهوية لدراسته مرة ثانية والفصل فيه.

فإذا كان المبلغ في حدود صلاحية لجنة القرض التابعة للمديرية الجهوية فإن تصريح بالقرض يمضي من طرف مديرها ثم يبعث للوكالة من أجل منح لطالبه أما إذا كان مبلغ القرض يتعدى حدود صلاحية المديرية الجهوية تقوم هذه الأخيرة ببعثه إلى المديرية العامة، وبذلك تنتهي عملية منح القرض للعميل. أما عن متابعة القرض بعد منحه للعميل فقد تأخذ أوجه مختلفة تبعا لشخصية العميل، ونوع القرض الممنوح فقد يطلب كشف يثبت إنجاز العملية، ويطلب ضمانات لا يمكن أن يطلبها سابقا كما يكون الضمان هو الرهن على العتاد الذي اقترض من أجل شرائه.

الفرع الثاني = مكونات ملف القرض: يتكون ملف القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالوادي من العناصر التالية:

أ = مكونات ملف قرضا لاستغلال:

يشمل ما يلي:

يتكون ملف قرض الرفيق من:

- طلب خطي من طرف الزبون.

- عقد الملكية.

- نسخة من شهادة السجل التجاري.

- بطاقة العلاج.

- الفواتير الكلية.

- دراسة اقتصادية للميزانية.

- عدم الديون من: CASNOS. CNMA. CNAS

يتكون ملف قرض التحدي:

يتكون من:

- طلب خطي للقرض.
- شهادة ميلاد.
- عقد الملكية. (الامتياز)
- رخصة البناء.
- الاعتماد الصحي للإسطبيل من مديرية المصالح الفلاحية.

يتكون ملف قرض الرفيق للتصدير:

يتكون من:

- طلب تمويل
- 3 ميزانيات الأخيرة للضرائب.
- وضعية المحاسبة المتوسطة TCR.
- الميزانية العمومية المتوقعة.
- جدول التصدير.
- فواتير التصدير.
- عدم المديونية من SNAS+CASNOS+Extraitderolr
- حالة المخزونات والمستحقات.
- ب = ملف قرض استثماري:

يتكون ملف القرض من:

- طلب خطي للقرض.
- عقد الملكية.
- دراسة تقنية واقتصادية من قبل شركة استثمارية متخصصة.
- الميزانية مع جدول حسابات النتائج للثلاث السنوات الأخيرة.
- فواتير شكلية.

- بطاقة الفلاحين.

- الخبرة.

- سجل الحسابات.

- الميزانية ورصيد المتوقع ل 5 سنوات المستقبلية.

- وثيقة خاصة بالضرائب أي التصريح بالضرائب إذا كان الموضوع جديد اما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من الزبون عدم الخضوع للضريبة.

المطلب الثالث: تسيير مخاطر الائتمان بينك الفلاحة والتنمية الريفية¹

إن المخاطر جزء من العمل المصرفي والبنك بشكل خاص وكمؤسسة مالية تمثل المخاطر جزء لا يتجزأ من طبيعة نشاطه، لدرجة أن البعض يرى أن: العمل المصرفي في جملته هو تحمل للمخاطر كما يقول البعض بأن العمل المصرفي في جملته هو تحمل للمخاطر وأن المصرف الناجح هو ذلك الرجل القادر بخبرته على تقييم وتقدير هذه المخاطر.

الفرع الأول: أنواع مخاطر الائتمان بينك الفلاحة والتنمية الريفية:

هناك مجموعة من المخاطر يتعرض لها البنك فمنها ما هو متعلق بالعميل ومنها ما هو مرتبط بالبنك ومنها ما له علاقة بالظروف العامة وكذا طبيعة القروض المطلوبة من البنك.

أ/ خطر عدم السداد: يعد هذا الخطر من أهم وأكبر الأخطار التي يواجهها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة بسكرة ويعود سببه إلى مجموعتين.

أ = أ = مخاطر خاصة بالعميل: يتعلق هذا الخطر بعناصر لا تتجاوز إطار نشاط العميل (الوضعية المالية الصناعي التجارية....) إضافة إلى سمعته الشخصية.

ويتضاحم هذا الخطر إذا منح هذا القرض لمؤسسات لا تملك رأس مال كافي أو أنها في وضعيات مدينة لجهات أخرى.

أ = ب = مخاطر خارجية: هي مخاطر تتعرض لها القروض الممنوحة ولا تعود بصورة مباشرة إلى المقترض وإنما تعود لعوامل أخرى منها.

- التغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة بين تاريخ منح الائتمان وتاريخ استحقاقه.

- التقلبات الاقتصادية والسياسية والقانونية.

¹ معلومات مقدمة من طرف البنك

- التحولات المفاجئة التي تطرأ على ظروف الاستغلال والتجارة والصناعة كالهبوط المفاجئ للإشعار.

ب = مخاطر أخرى: قد يتعرض بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مخاطر أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها

تتمثل في:

ب = أ = مخاطر سعر الصرف: ينتج هذا الخطر عن التقلبات المفاجئة في سعر الصرف ، إذا أن

الانخفاض أو الارتفاع في قيمة العملات يؤدي إلى وقوع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وعملائه في صراعات حول رفع أو تخفيض قيمة أقساط القرض الممنوع من طرف البنك .

الفرع الثاني: الإجراءات المتبعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاسترداد أمواله.

من الإجراءات المتبعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لاسترداد أمواله ما يلي:

في بداية الأمر يقوم البنك بالاتصال بالعميل وإبلاغه بوقت السداد إنذار أول وفي حالة عدم استجابة العمل يقوم البنك بعد 15 يوم بإرسال إنذار ثاني وبعد ذلك إذا لم يستجيب المرسل إليه يحظر البنك إلى اعدار قبل المتابعة القضائية إذا لم يستجيب يلجأ البنك إلى المعالجة القانونية وتتمثل بمطالبة العميل بالتسديد الفوري والكلي للقرض وفي حالة عدم قدرته على التسديد يتم تنفيذ العقوبة عليه والمتمثلة في دخوله السجن والأصل يصبح ملك للبنك.

هناك ما يسمى بقرض جدول الدين، وهذا إذا كان العميل لم يستطيع تسديد ديونه يذهب إلى البنك ويطلب منهم قبل أن يخسر ويقع في الإفلاس بقرض إعادة جدول الدين ثم يتقدم البنك بنسبة 50% إلى الزبون لإعادة تحديد قرضه.

وقبل منح القرض نذهب نستفسر في البنوك الأخرى إذا كان هذا الشخص عنده ديون من قبل أم لا لكي نتجنب الوقوع في خطر عدم السداد.

وهناك مجموعة من العناصر يجب أن يقوم بها البنك قبل منح القرض لكي يتجنب الوقوع في الخطر هي

- دراسة المشروع دراسة تقنية اقتصادية أي تنظر إلى المعدات كيف تعمل وجودتها.

- نسبة نجاح المشروع.

- المر دودية المتوقعة للمشروع.

- المكان الذي يتم فيه المشروع جيداً أم لا.

أي ندرس المشروع من كل النواحي ومدى نجاحه ومدى خطورته قبل منح القرض كي نتجنب الوقوع في خطر عدم السداد إلا أن هذا لا يمنع البنك من الوقوع في المخاطر فهي تقع وتحاول النهوض والحيلة والحذر مرة ثانية واستعمال طرق وأساليب وقائية جيدة أحسن من قبل نتجنب هذا.

خلاصة الفصل:

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حديث النشأة مقارنة مع باقي الدول، وهذا نظرا للإصلاحات التي شهدتها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، إلا أن بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة الجزائرية في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه هناك مجموعة من المشاكل والعراقيل التي تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل، والتي يعود أساسها إلى ضعف نشاط البنوك الجزائرية التي تعتمد عليها هذه المؤسسات بدرجة أولى في عملية تمويلها.

ولا زالت البنوك الجزائرية ومن أبرزها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالرغم من كل مجهوداتها المبذولة والشروط التي وضعتها في سبيل تجنب المخاطر خاصة تلك الناجمة عن عملية الإقراض، لم تسلم من خطر الإقراض، والتي قد تؤدي إلى إفلاسها لو تفاقم الأمر.

خاتمة

من خلال دراستنا يتضح لنا أن الجزائر تعرضت إلى العديد من الأزمات مما جعلها تفكر في تخطيها وذلك عن طريق قيامها بسلسلة من الإصلاحات والتغيرات على مستوى إستراتيجية التنمية للاقتصاد الوطني. بما أن الشباب هو عصبه الأمم، فقد فكرت الجزائر بدعم الشباب من اجل النهوض باقتصادها الوطني وتخفيف عبئ الأزمات وذلك بإنشاء مشاريع استثمارية في مختلف القطاعات النشاط الاجتماعي. وبالفعل فقد تم إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الأمر الذي وفر العديد من شباب العمل والحد من مشكلة البطالة ولا ننسى الدور الهام الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم وتمويل المشاريع الاستثمارية.

ومن هذا يمكن القول إن القطاع المصرفي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تربطهم علاقة تمويلية، في حين أن البنوك التجارية معرفة للعديد من المخاطر المتعلقة بالقروض التي تقدمها إلى زبائنهم فلذلك حرصت الجزائر على وضع أنظمة وإجراءات صارمة من اجل تفادي هذه المخاطر.

اختبار صحة الفرضيات

- 1/ لا يمكن إنشاء أي مؤسسة صغيرة كانت أم متوسطة إلا بدعم البنوك التجارية لها، والتي تعتبر الممول الأول لهذا النوع من المؤسسات.
- 2/ بالرغم من إصلاحات وتوصيات والتغيرات التي قامت بها الجزائر في إطار تمويلها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أنها لم تكن كافية في تغطية ودعم هذا النوع من المؤسسات.
- 3/ تقوم البنوك عند تقديمها القروض من اجل إنشاء مشروع ما أو لغاية أخرى، برهن ضمانات وكذلك القيام بدراسة حول ما إذا كان هذا المشروع ناجح أو لا.

النتائج

1. إتخاذ قرار منح الائتمان لا يتم إلا وفقا لإجراءات وآليات معينة، بناء على ما جاء في سياسة البنوك التجارية.
2. يقوم البنك بغرض شروط وطلب ضمانات لتفادي الوقوع في الخسائر وضمان سلامتها.
3. يقوم البنك بتمويل جزء كبير من رأس مال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو من أهم البنوك التي تمول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المقترحات والتوصيات

1. تقديم الدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.
2. انتهاج طرق جديدة لتسيير مخاطر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3. إعطاء مساحة أكبر للبنوك في مبالغ القروض التي تقدمها.

آفاق البحث

إن هذه الدراسة قد حاولت معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي أمكننا من الحصول عليها، ونظرا لشاسعة الموضوع لا يمكن أن تكون هذه الدراسة أملت بجميع جوانب الموضوع بكل أبعاده، والتي شملت جانبين: جانب نظري وآخر تطبيقي، وموضوعين الأول متعلق بالقروض البنكية وطرق تسييرها لدى البنوك وآخر متعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي يفتح مجالا واسعا لنقاش العديد من مواضيع أخرى تندرج في إطار موضوعنا كتحديات مستقبلية لتسيير مخاطر القروض البنكية الناجمة عن تمويلها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن هذا المنطلق يمكننا اقتراح مواضيع لدراستها مستقبلا:

= التحديات الجديدة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والتي قد تعرقل نموها.

= مدى التزام البنوك التجارية بالسياسة الإقراضية.

= معالجة مشكلة عدم الشفافية للمعلومات والبيانات لدى البنوك التجارية الجزائرية.

قائمة المراجع

أولاً: (الكتب)

- (1) يوب أمال، إدارة اقتصاد المؤسسات دار الكتاب الجامعي. الطبعة الاولى 2012
- (2) خالد احمد علي، فن إدارة المخاطر في البنوك وسوق المال، دار الفكر الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى 2019.
- (3) خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (آلية لتحقيق التنمية المستدامة)، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2013
- (4) بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعية متنوعة قسنطينة.
- (5) فلاح الحسيني، إدارة البنوك دار وائل للنشر، طبعة 4 عمان 2008.
- (6) عبد اللاوي محمد إبراهيم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإطار النظري والتطبيقي، دار حامد عمان، طبعة الأولى 2017.
- (7) جواد نبيل، إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجد المؤسسة الجامعية بيروت طبعة الأولى 2007.

ثانياً: (المذكرات)

- (1) الغول ايه واخرون، دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية، مذكرة ماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الشهيد حمة لخضر 2020/2019.
- (2) بولقرون مباركة، مخاطر القروض البنكية وطرق معالجتها في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص، نقود مالية جامعة محمد خيضر بسكرة 2015/2014.
- (3) بوزيان الكاملة، تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية 2015/2014.
- (4) بلونيس محمد، هادف محمد، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في محاربة البطالة، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاديات العمل 2019/2018.
- (5) جعفري حياة، قاسم مليكة تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، تخصص اقتصاديات مالية وبنوك.
- (6) خداوي رانيا، داهنين دليلة، أثر البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر ميدان العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة 2022/2012.
- (7) رراق عبد القادر، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مذكرة ماجستير جامعة وهران، تخصص اقتصاد دولي 2010 / 2009.

- (8) عامر فتيحة، غيتاوي أسماء، إدارة القروض المصرفية وكيفية التحكم في خطر عدم التسديد، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي جامعة ادرار 2020/2019.
- (9) قبشي نصيرة، محاطر القروض البنكية، مذكرة ماستر، ميدان العلوم القانونية 2014/2013.
- (10) قاسمي اسيا، تحليل الضمانات في جدوى وتقديم القروض في البنك، رسائل لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم وتسيير فرع مالية.
- (11) طلاب مسعودة وآخرون تأمين القروض كألية حد من المخاطر البنكية مذكرة ماستر، تخصص بنوك 2017/2016.

ثالثا: (مقالات)

- (1) خوني رابح ، رقية حساني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، الطبعة الأولى، اترك للطباعة والنشر، الجزائر 2008.
- (2) طالب سومي شاهيناز وآخرون، مجلة إليزا، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، العدد 2021، 2.
- (3) طارق إسماعيل، بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، العدد 38، صندوق نقد الدولي، 2017.
- (4) لوراني براهيم، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، القروض البنكية وإجراءات منحها، 31 (2).
- (5) هبه عبد المنعم وآخرون، النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد العربي ابوظبي 2019.

رابعا: (مداخلات)

- (1) كمال رزيق، مداخلات بعنوان تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية، مقدمة ضمن ملتقى الخرطوم.

خامسا: أوراق بحثية في مؤتمرات وندوات

- (1) بير ستاين، دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولي، 2009، ص 43، 37.

سادسا: (المواقع الالكترونية)

- (1) الموقع الرسمي الجزائري لوزارة الصناعة والإنتاج الصيدلاني:

www.industrie.gov.dz

<http://www.unescwa.org> 2024/02/17 (2)